



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: شرح الرسال الحسین

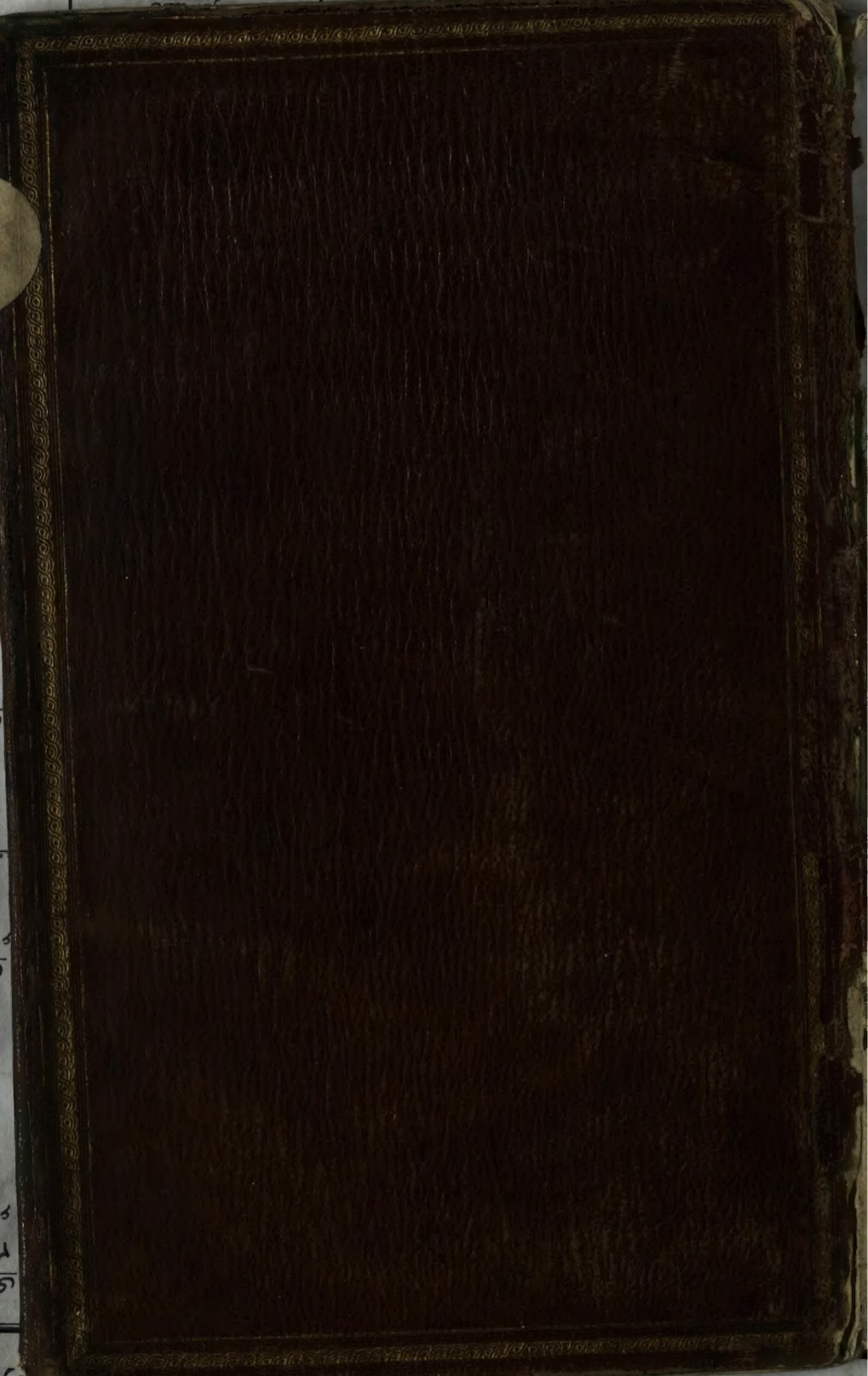
مؤلف: محمد بن عمر (رضی)

شماره کتاب: ۲۰۳۳

اندازه: ۲۱/۵ × ۱۳

تاریخ تصویربرداری: ۱۳۸۹

٢٣٢





هذا شرح الرسالة الحسينية في الاداب  
للمولى الفاضل الدرندوبى محمد افندي

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل فينا  
مناجاة الى ربه عز وجل  
والتوجه الى ربه عز وجل  
والتوجه الى ربه عز وجل

فيا خير معبود كيف وثبت قلوبهم  
وقد كان منه السبيل الى الجنة  
اذهبت لسلبي يوم الغرض غيلة  
نصف رجب الجراد في قبيها  
ترغبت بلفظ القول واعتقدت  
ان الهدايا على مقدار ما يدريها  
اذا دخلت الهدية دار قوم  
تطارت العداوة في كواها

ما

جسد عالم در فراني روي خست اي باب  
ما غشي من كبريا رح روي باب

الوجه

نشد بعد تو ايام بيا هم مي دي  
استغنى من الناس و بهر شرب قوت

هر زمان گوید مرا که عاشقی رو صبر کن  
ما ت فليد كيف اصبر عن و صا کن باب

عشق تو در جان من چون آتش در جگر است  
که لعل کجاست فني نشر عودك باب

غميدنه اندر لب نو و بوانه شد  
في جاني في مالي بس غميرت باب

لک

مجلد ۱۱



حسنیہ مراد آباد

حسن اولدو که او کی کج عذر و حقد خاصه و محبت  
که بزرگ محرم و صفت سرائی کبریا سی سید

و شغل آلاء و انالیم

و دست بزرگوار و عظمی او در دستها دیده  
و دست بزرگوار و عظمی او در دستها دیده

خان فوفی

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
الذين هم  
البركة والرحمة  
والهدى والنعيم  
والعزة والكرام  
والجود والسخاء  
والعفو والصفح  
والغنى والفاخر  
والعز والبرهان  
والجود والسخاء  
والعفو والصفح  
والغنى والفاخر  
والعز والبرهان





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب نظاماً وفضلوه طاهر  
الحمد للكاتبين بالمعنى والجمع والضم والفتح والهمزة  
أظهار الصواب واستلست سلسلة السؤل والجواب **بعد**  
فاني قد اتيت فيما مضى على شرح الرسالة الحسينية المتداول  
في أيدي المهرة الكرام بحاشية كاشفة عن وجوه خرائد اللثام  
فاستحسنها القبول من متبحري العترة ورغب فيها المستعدون  
من أزياء الطلبة وأزدها الحسنة والكبارون العترة  
طمعاً على شأنيهم بين أمثالهم لجهلة ثم كان يحتاج صديقاً  
للمتبحر يشرح غنى عن التشرح فميداً يليق بكل موضع منه من  
التعديل والجمع مشحون بخزائن الفوائد مملوء بالبرائد الزوائد  
منسجم كل ذلك ابتكاره متعبد لكل غنى سرده لكن يعوقني  
أن ما اتجرع من الأدمان قد كان يضيقتني في سجن غمر المصائب  
والأحزان يسلسل نيران الهوى وأضلال غيرة الهجران حتى  
جعلت منها جراحاً من جميع لطائف القنون ونفائس العرفان شمة

استشغيت

استشغيت بعد برهة من الاحيان بمحض شفاء الملك المنان  
فشرعت في المقال مع بقية تزلزل اليبال وتراكم انواع الملل  
متوكلوا على الله ذي العظمة والجلال يا من وفقنا عدل  
عن المشهور وتنبيهها على كفاية ذكر ما ينبغي عن الصفة الكمال  
بناء على أن حقيقة المحل اظهرها او رعاية لصنعة الاستغفار  
وكلمة يا ههنا اما للقرب او للبعد وكل منهما وجه لكن  
في القرب تلح ونكتة دقيقة يعرف الذوق السليم والمراد  
بها هو النداء والتضرع او طلب الاجابة ونزول المراد  
غاية معناها وهي الاجابة ان اراد طلب الاجابة فهو ليس  
معناها وان اراد نفس الاجابة فليس لها معنى محصل ههنا  
عند التامل والتوفيق لفتح جعل الاسباب متوافقة للطلوب  
وعرفا خلق القدرة على الطاعة او خلق الطاعة والدعوة  
الى الطاعة وههنا براعة الاستهلال بطريق التورية تأمل  
لوظائف البحث في التجرعات والتحقيقات المراد بالوظائف  
اما الموجهة او الاغم منها وبالبحث معنى المباحثة والمناظرة  
وهو الاوجه وفيه براعة الاستهلال وهو على وههنا اشارة  
الى سبب التأليف من وجهين كما في قوله **ويا من يسرنا**  
**لتبشير سميناها** عن سقيمها في التجرعات والتدقيقات  
وبما فيه من الاستعارة والتنبيه غير خفي **صل على**  
**من صلي الشريعة الفراء** وهو محمد عليه الصلوة والخير  
ولم يذكر اسم العلم تنبيه على اختصاص هذه الصفة به

ظرة

والمراد بكن من القرب والبعدها هو  
المنفك والمكافى وهو ظاهر  
فقد عرفت ان المراد بالوجه هو التضرع  
والاجابة لا سيما في قوله وهو على  
الاستهلال في قوله الكلب

بسم الله الرحمن الرحيم



او تخيما وتعظيما لشانه وكذا الحال في المتقدم والمتاخر  
باب في التصحيحات وابطل نقايش المكابرين باوضح البراهين  
 والنوحيات. اي الغارفين للحق المنكرين له عند اف  
 استنكاها او غير عارفين كمن يقولون وجدا اباءنا  
 كذلك والتقايش اما من المناقشة او من النفس الخي  
 ما في هذا المقام من المدح للمناظرين وبراعة الاستهلال  
 من وجوه. وعلى من عرفوا. اما من العرفان او من التعريف  
 المراد هو الاصحاب الكرام عليهم رضوان الله العزيز العادل  
 اشارة العلية باعرف التعريفات. الظاهر هو التعريف  
 المصطلح. وقاسموها بعد ما استندوا بها سائدا وسوتا  
 اي بقول حذوقه مستنبطة منها احكام شرعية فالمراد  
 هو قواعد اصول فهو في تقدير وعلى من قاسموها  
 اشارة الى المجتهدين رحمهم الله كما انما اختار التقدير  
 للمشاكله بين هذه الفقرة الثانية والثانية من الاولين  
باطل التقسيمات. الظاهر هو التقسيم اللغوي لا يخفى ما  
 في هذا المقام ايض من براعة الاستهلال بطريق التورية  
 او التصريح ومن التنبيه **وبعد** هذه. هذه اشارة الى  
 المعاني او اللفاظ او النقوش على نسق احتمالات الكتاب  
 وما ينساوقه ومنها احتمالات كثيرة لا يسع المقام ايرادها  
 مجاز في كل منها الا في النقوش الجزئية بشرط كون مجموعها مشيا  
 عند الاشارة بحيث لا يغيب جزء منه عن البصر وهو يحتاج

والله المكابرين مع ما فيه  
 من التنبيه على ما هو  
 اللزوم الناظرين  
 صح

الاسانيد جمع اسناد وهي رجال  
 الاحاديث والظاهر ان يقسم  
 الى قسمين تقاسم القواعد والاثبات  
 على طريقة الحجاز لتفهم حقيقة  
 ان مقاسمتها بعد الاستناد والاثبات  
 الاحاديث لا يلزمها الاجتهاد  
 فهو كونه في الاشارة بهذا  
 الى المجتهدين وجهه وجهه بخلاف  
 المقاسمة بعد الاستناد  
 بل التقاعد عن  
 الثاني مستلزم  
 الاول برون  
 العكس  
 تأمل  
 صبر  
 ٧١

لا تكونها في صحيفة واحدة عند الاشارة فليتا مل عمالة  
 اي ما يستعمل به المستحضر للضيف عملة فيه اشارة الى ان  
 ما فيها مجمل غير مبذول الوسع كما يشير اليه بعيد ذلك  
 كافيته لوسائل السائلين لوظائف الكلام في نسبة الكفا  
 الى الوسائل بما لغت لطيفة. وعلاوة شافية لعلل العللين  
 على صحة المقال والمرام في تشبيهه ببلغ واستفارة  
 مصححة بل مرشحة باعتبار ذكر ملايم المستفاد منه و  
 براعة الاستهلال وجامعة للفرايد المنظومة في استفارة  
 مصححة بل مرشحة من قبل رأيت اسداله لبدع ما حفظته  
 من العلماء الاعلوم جمع العلم بمعنى سيد القوم وهو الظاهر  
 غير مقتصر على ما هو المشهور فيما بين المحققين من الانام  
 بل مع زيادة اصول وتحقيقات خلق عنها زبر الاولين المحر  
 هذه الايام مع لذة رفعتها بغاية الاشتغال الظاهر اشتغال المذا  
 والمباحثة بقرينة قوله حتى لا يجد وقتا فيه انام لا يخفى  
 وجهه لمن عرف وقت النوم والمعاش غير متجنب عن الترفيه  
 اي الاجاز والاطياب اي الجزف في مقام يقتضيه الاطياب  
 ويجوز ان يراد الجمع بينهما فماله هو لا قصاد كما ان الجمع  
 بين الحلو والحامض هو المزج ليعم نفعه لكل من تسلى بالسيف  
 والسهم اي لكل من يريد الاستعداد للمباحثة بقواعد  
 المناظرة من الزكي والمتوسط بل الغني ليفلت على خصمه  
 بسبب علمه لانواع الحيل والقتال مع من الوظائف الموجهة

يقتضيه الاجاز والاطياب  
 فقام  
 صح



وغير الوجهة ولا يخفى ما فيه من الاستعارة والتشبيه من  
 وجوه طردوى الغطانة. وارجو من المناظرين العظام و  
المأهرين الكرام اى العارفين للحق من الباطل بقوانين  
 المناظرة والمنصفين لعارفين للرجال بالا قايول ان يظروا  
بعين الوداد بان يغوا فيها بالتعليم والبيان والتغيب  
 بالتعلم وتفهيم الرخمان وان ردها اهل العناد من العوام  
 اى وان ردها بعض الخاملين العارفين لاقوال الرجال  
 طمعا لا رتقا عنهم بنى مثاهل الجاهل ان يقول هذه ليست  
 مما يعتنى عليه لان صاحبها فدون لا بان يميل الى التعديل والتمح  
 بالتحيز للبيان كيف ان من شان جميع المحشين والشرار بل هو  
 من قبيل الرغبة في الاصل ولا ابالي برده التناهي من علمهم  
 حيث ان الناس اعداء ما جعلوا لانهم من العوام يذبحون  
 كالمقام ونسئل الله ان ينتفع بها اى بعلمها واعمالها اسائر  
 العلوم من تناول بالاهتمام في نكتة دقيقة تأمل والله  
 ذو الهداية وهي الدلالة الموصلة الى المط والدلالة على  
ما يوصل الى المط والتوفيق لا يخفى حسن الختم بالتوفيق  
 بعد البدء به وبه العون وفيه مغلفات لا بواب ولا اعتصاما  
 من شر كل حاسد ذي ناب ولو لا خشية الاموال والاطمان  
 لرشحت الدنيا بآباجات غامضة كاشفا عنها النقائ  
 فاللذين ان تجر الكرام الى ما هو النافع في الرام وهو مقدمة  
 ذات مباحث ثلث البحت الاول ان الواجب على الشارح في

العلم

العلم امران احدهما التصور بوجه ما لا يستحالة طلب الجحول  
 المطلق والثاني التصديق بفائدة ما لان التشرع في العلم فعل  
 اختياري وكل فعل اختياري لا يتفيه من التصديق بفائدة  
 ما ط ما بين في موضعه ثم ان كل كثره تقبيلها جهة واحدة  
 تصيرها مقياسا واحدا فحق طال به ان يعرفه بتلك الجهة لئلا  
 ان يفوته ما يعينه ويضع عمره فيما لا يعنيه ولا شك ان كل علم  
 كثره كذلك فلا بد لكل طالب علم ان يتصوره او لا يتعرف  
 ما خوذ من جهة واحدة حتى يحصل له علم اجمالى فيصح توجبه  
 عليه بخصوصه ويكون له بصيرة في طلبه ولا يكون ضالا  
 في طريقه فان من ركب متن عيما وخطب خطب عشوائ  
 فعلم المناظرة الى قانونية يبحث فيها عن احوال الوظائف  
 من حيث كونها موجبة وغير موجبة فمن تصور هذا الفن بهذا  
 التعريف حصل له علم اجمالى به بسبب تصديق مقدمته فليكن  
 حاصلتين من الاطراد والافكاس وايضا لا بد لذلك الطالب  
 ان يعرف موضوعه حتى يتميز عنده كالامتيان وفائدة  
 المعتد بها بالنظر اليه ليزداد جهة فيه موضوعه الوظائف  
 اذ يبحث فيه عن أعراضها الذاتية وفائدة العصمة عن  
 الخطأ في المباحثات ومن ليس له خطه من هذا الفن لا يكاد  
 يفهم اجاث العلوم ويسمى هذا الفن مناظرة واداب البحث و  
 صناعة التوجيه والعلم ليس جزءا من اسامى العلوم **البحث**  
**الثاني** في بعض تعريفات الفن المناظرة كما تطلق على هذا الفن

العلم امران احدهما التصور بوجه ما لا يستحالة طلب الجحول  
 المطلق والثاني التصديق بفائدة ما لان التشرع في العلم فعل  
 اختياري وكل فعل اختياري لا يتفيه من التصديق بفائدة  
 ما ط ما بين في موضعه ثم ان كل كثره تقبيلها جهة واحدة  
 تصيرها مقياسا واحدا فحق طال به ان يعرفه بتلك الجهة لئلا  
 ان يفوته ما يعينه ويضع عمره فيما لا يعنيه ولا شك ان كل علم  
 كثره كذلك فلا بد لكل طالب علم ان يتصوره او لا يتعرف  
 ما خوذ من جهة واحدة حتى يحصل له علم اجمالى فيصح توجبه  
 عليه بخصوصه ويكون له بصيرة في طلبه ولا يكون ضالا  
 في طريقه فان من ركب متن عيما وخطب خطب عشوائ  
 فعلم المناظرة الى قانونية يبحث فيها عن احوال الوظائف  
 من حيث كونها موجبة وغير موجبة فمن تصور هذا الفن بهذا  
 التعريف حصل له علم اجمالى به بسبب تصديق مقدمته فليكن  
 حاصلتين من الاطراد والافكاس وايضا لا بد لذلك الطالب  
 ان يعرف موضوعه حتى يتميز عنده كالامتيان وفائدة  
 المعتد بها بالنظر اليه ليزداد جهة فيه موضوعه الوظائف  
 اذ يبحث فيه عن أعراضها الذاتية وفائدة العصمة عن  
 الخطأ في المباحثات ومن ليس له خطه من هذا الفن لا يكاد  
 يفهم اجاث العلوم ويسمى هذا الفن مناظرة واداب البحث و  
 صناعة التوجيه والعلم ليس جزءا من اسامى العلوم **البحث**  
**الثاني** في بعض تعريفات الفن المناظرة كما تطلق على هذا الفن







له عند المتكلم في الظن والجواز العقلي اسناده الى ما لا يبرح عن ما هو له  
بقرية صار قد عرفت كون الاسناد الى ما هو له كالا ستاد في ايجاز  
شباها الزمان وله اربعة اقسام باعتبار الطرفين ومروا هـ  
ان هذا الجواز لا يخرج الطرف عما هو عليه كما ان الجواز اللغوي  
لا يخرج الاسناد عما هو عليه وقد يطلق الجواز ايضا على كل تقدير  
اخر بها يحذف لفظ او زيادته كالرب والمثل في قوله تعالى  
وجاء ربك وليس مثله شيء ويقال له الجواز في الاعراب والاداء  
مجاز في الحذف والثاني مجاز في الزيادة ورأى صاحب المقام  
انه ملحق بالمجاز لما بينهما من التشبه وهو اشتراكهما في التقدير  
عز الاصل في الجواز في مجاز عنده كما هو حقيقة عند الجمهور  
وايراد النسب بين هذه المذكورات مما لا يناسب ما نحن فيه  
مع انها غير خفية على الفطن اذا قلت بكلام ان حمل القول  
على القول الصحيح وهو الظن فالمراد بالكلام لغوي لان ما يقال  
صريحاً في التعريفات والتقسيمات ليس بكلام مجزى في المشهور  
الا ان يحمل الضمير هنالك على الاستخدام او على الكلام على  
التحقيق واما ان حمل على الاعم من الصحيح والضمي فيراد به  
بناء على ان الوظائف كلها انما هي باعتبار النسب المجردة سواء  
تحقيقه فان قلت كيف يصح طريقة الكلام المجزى في قوله  
مرفاينه وقاسما فيه قلت ان الطريقة هنالك يكون من قبيل  
طريقة المستفاد للمفيد لانه يستفاد منهما الدعاو الضمنية  
على ما هو المشهور واما على التحقيق فيجوز ان يكون المعنى كما

بالتعريف على التعريف فيه وحكما بالتقسيم على المقسم فيه ثم الصواب  
أن المراد اذا قلت بكلام فاما ان تكون ناقلا فيه او مترجما او مترفا  
او فاسما فان كنت ناقلا فيه او مترجما الخ لكن حذفنا الى الشرطية  
الاولى روما للاختصار وللالالة الشرطية الثانية عليه في هذا  
لا يجوز كون اذ للكلية مالم يثبت انحصار الكلام وفيه لان  
ولا شك في انتفاء الانحصار فلا يصلح اذ الاصل الاهمال وكذا  
ان في الشرطية الثانية ان لم يعتبر التقيد بالنظرية واليدوية  
لخفية الغير المعلومين بالعلم اننا سب للمطلب والقول  
بان مبادىء العلوم في قوة الكلية مدفوع بان المراد بتلك المبادىء  
مسائل العلوم وهي محليات يبحث عنها في العلوم بانها لا  
الذاتية على انواع موضوع العلم او على غيرهما كما ذكر في موضع  
وكون الشرطية هنا جزئية لا ينافي كون المسائل المستفادة  
نهما كلية كما يقال مثلا كل نقض شبيهى موجه واما الجواب  
فيخص ذلك في العلوم المحكية فليس يصح لان الفرض من  
مسائل العلوم انتاج فروعا لها بقسم صغرى سلة الحصول  
اليها وعلى تقدير انهم تكون كبرى من الشكل الاول لمكان اشلا  
هذه الوظيفة مناقضة وكل مناقضة متوجهة فيكون  
كل من مبادىء العلوم كلية وما يرى في بعض الكتب جزئية  
فاما مؤلفات بالكلية اوليست بمسئلة بل ذكرت استطرادا  
هذا نهاية توجيه هذا المقام فان كنت ناقلا فيه اى عليك  
لكلام عن الغير بالزام سواء بالسمع او من الكتاب او من غير



[illegible]

أما جبرته يشبهه بالنقض الإجمالي بخصوص الفساد كما التنافي  
للمذهب قائل المنقول والمدعى والتخالف للإجماع وغيرها كما  
إذا نقل أحد عن الفلاسفة حشراً لأجساد فيقول السائل هذا  
نقل باطل لأنه مناف للمذهب وكل نقل كذا فهو باطل وكما  
لو ادعى أحد من المشاعرة دخول العمل الصالح في الإيمان  
فيقول السائل هذا المدعى باطل لأنه مناف للمذهب وكل  
مدعى كذا فهو باطل وقس عليه غير ذلك التخالف للإجماع  
يختص بصورة المدعى لأنه لا يستلزم بطلان النقل وإن  
استلزم بطلان المنقول، والمعارضة التقديرية إنما  
عبر بهذا كونها بلا حصة تقدير الدليل بأبواب خلاف  
المراد، كما إذا نقل أحد عن المشاعرة امتناع رؤية الله تعالى  
فيقول السائل نقلك هذا وأنقض عندكم دليل يدل  
عليه لكن عندنا دليل على خلافه وهو أنهم صرحوا في  
مأنة كتبهم بجواز رؤيته تعالى وكل نقل كذا فهو باطل  
وقس عليه تصوريها في المدعى وقد عرف مرادنا الأول  
ابطال النقل والمدعى بشهادة فساد ما والثاني بطلاله  
بواسطة إثبات نقيضه مع تقدير دليل يدل عليه فكل  
منهما تجريد والفرق بينهما ظاهر وأما المعارضة صفة الحقيقة  
والنقض الحقيقي وأنتع الحجاز العقلي والحذق والمقبول  
فالله لا يتصور فيها لأن لكل يقضيه الدليل ولا دليل منها  
ولا يتعلق مؤاخذه بمنقول لأن الحكمي من حيث هو محكي

هذا اذا يد بالحق الخالف المذهب  
المذكي في حق المتقلد صدق النقل وما  
اذا اريد مخالفت النقل في حق المتقلد  
فولغا خاص بهو الحق في غيرهم



لا التزام فيه بنسبة، أصلاً، أما ما كيداً للعموم المستقلاً  
 من تكرار منقول فالمراد سواء كان ليلاً أو غيره وأما من  
 تنكير واخذة فالمعنى سواء كان مناقضة أو غيرهما كأنه  
 لما قبل أن المنقول يمنع مجازاً فاقبل، ألا إذا نقله لتأييد  
 بعض المقالة، فمخ يتوجه إليه المواخذة المناسبة للحيثية  
 المعتدلة فيه لأن توجه كل وظيفة باعتبار حيثية في مورد  
 وأما الوظائف الموجهة من أي الناقل والمدعى، ففي  
 الأخير أي النقض والمعارضة كما ينبغي، وفي جواب النقضين  
 التحقيقين أي النقض التحقيق بخصوص الفساد والممانعة  
 الحقيقية فيه تغليب سوى التغيير أي تغيير الدليل، وبغير  
 التغيير أي تغيير الدليل لا قضاهاً وجود الدليل أما في جواب  
 النقض فمع مقدمة شاهدة بالتعيين أو بالثبوت وتحرير  
 المدعى والنقضان التحقيقان وأما في جواب المعارضة فالمنع  
 وتحرير المدعى والنقض والمعارضة سترى تفصيل الكل في  
 ما فيه فانتظروا في الأول أي المناقضة اثباتاً أي الناقل  
 والمثبت أيها، أما باقاة الدليل على صحتها وأما بتحريرها أي بيان  
 المراد من النقل والمدعى، لوجه لغز التحرير بالنقل في صورة  
 النقل فانه يجوز تحرير المنقول بل المنقول عنه أيضاً عند كل  
 من الوظائف الثلاث كما إذا نقل أحد عن أبي حنيفة دخول  
 الأعمال الحسنة في الإيمان ومنعه السائل وقضى وأعاد  
 فيدفع بتحرير المنقول بأن المراد دخولها في كمال الإيمان وكذا إذا

نقل

نقل عن الأستاذ والمقاصد ومنعه السائل مثلاً فيدفع  
 بتحرير المنقول عنه بأن المراد بالأستاذ ليس هذا بل ذلك  
 وأن المقاصد ليس المشهور بل الخوفاً لأن قولاً في تحرير  
 النقل أعم من تحرير نفسه وتحرير المنقول والمنقول عنه  
 وأما بإبطال السند لو وجد مساوياً سواء للتقيض  
 أو للخفاء عند المنازع وجوز البعض تغييرهما في الكل لكنه  
 ليس بصحيح لأن الغرض بينهما نفسهما فلو غير الغات الغرض  
 فلم لا يحام وأما الدليل فالغرض منه إثبات المدعى  
 لا نفسه فيجوز تغييره لأن المقصود حصول المراد  
 فلا يزال بأي طريق كان وتفصيل وظايف هذا المنع  
 أبطل أو مطالبة من جهة أو غير موجهة وسند عطف  
 على وظايف يستعلم في بيان منع المقدمة ومستند أن  
 عرفت هذا فاعرف أنك إذا اشتغلت بالدليل على النقل ولو  
 كان نادراً سواء كان الدليل النادر مخرجاً به مثل أن تقول  
 قال الأستاذ كذا لأنه مسطور في المقاصد وهو باليقين  
 وأشار إليه كالدليل المشار إليه بإحضار الكتاب أو  
 الأستاذ فإن إحضار الكتاب بمنزلة أن يقال أن هذا الكلام  
 مسطور في هذا الكتاب فقللي صحيح وتركت هنا أمثلة أقسام  
 أربعة خوفاً على الملاك قد ذكرتم أن فيه رد لما يقال أن النقل  
 ليس بدليل ولقد أحاطوا بالمصرفية فإن القائل أن يعرف كونه  
 النقل مدعى باليقين مثبت له إذا كان نظراً وأن كانت هـ

المراد حصول المراد هو  
 المقصود بالذات  
 لا طريقه  
 مستحسن



المقدمات مشار اليها او موطوءة غير واحدة منها والمشت  
 للمدعى دليل وان لم يعترف فهو من باب اشتباه النقل بالنقل  
 او على المدعى فالوظائف الموجهة من الخصم اما تشبهها  
 اي النقل والمدعى المدللين فالمنافضة مجازا عقليا  
 او خفيا اي منهما باعتبار الارجاع للمقدمة دليلها  
 بطريق اعادة الاستناد لاما هو لها والتقدير فوقها  
 توضيحه انك اذا قلت العالم محدث لانه متوكف وكلنا  
 محدث واذا قال الخصم ان هذا كذا هذا ما اراد  
 الاستناد الى مقدمة دليله فالمنع حقيقة لغوية  
 وكذا المدعى واسناده اليه مجاز عقلي وانه لـ  
 ذلك وقد فارق المدعى مقدمة دليله والمنع حقيقة  
 لغوية ايضا واسناده حقيقة عقلية والمدعى  
 مجاز حذف فسلم ان المجاز العقلي وصف  
 لاوسناد الحذف للمدعى فان اريد بهما الوصف  
 فنسبتهما الى المناقضة مجاز عقلي وان اريد  
 الاسم فز قيل تسمية الشيء باسم وصف  
 متعلقه وهما قسم اخر لم يذكره المص وهو انه لو قل  
 الخصم ذلك واراد من المدعى مقدمة دليله فالمنع حقيقة  
 لغوية واسناده حقيقة عقلية والمدعى مجاز لغوي  
 لحل الداعي الى عدم ذكره اشتباه هذا القسم بالمجاز العقلي  
 كما يفهم من الشرح ثم ان هذه المنوع راجعة

هذا الكلام ساعد به في الاستدلال  
 باعتبار ان المجاز العقلي هو الذي  
 ما هو الا على ما هو عليه النقل  
 الاستناد الى المدعى والنقل الى الخصم  
 العقلية لا على اعتبار الحقيقة او  
 نفس الحقيقة اي اعتبار ما هو عليه  
 هو في الحقيقة ما هو عليه والنقل  
 العقل الى المدعى والنقل الى الخصم  
 دليله او ادعاءه ما هو عليه والنقل  
 الاستناد الى المدعى والنقل الى الخصم  
 انما هو مجاز عقلي في الحقيقة  
 انما هو مجاز عقلي في الحقيقة

لا منع

الى منع مقدمة غير معينة ومع هذا كثير الوقوع في كلام  
 المحققين فلعلم جوازها مبنى على رأي من جواز مطالبة الدليل  
 الا ان يوجد قرينة تدل على المعينة تدبر مطلقا سواء  
 كان مع السند او بدونه لا غير مبنى على رأي من ان المعاد  
 التحقيقية متعلقة بالدليل يزد النقض والمعارضته  
 على قياس المنوع المذكورة الا ان يراد لا غير من المناقضة  
 او يقال انهما لا يوجدان في محاوراتهما اقول يا ما كان  
 ما قلنا من القسم الاخر واما الوظائف الموجهة على دليلها  
 وهو اي الدليل اقول المراد ما المعقولة او الملقاة  
 فله الا قول يراد بالقول الاخر المعقول وعلى الثاني يجوز  
 ان يراد به المعقول على ان يكون المعنى اقول يكون عن  
 مفهومه قول اخر ويجوز ان يراد بالمفهوم بمعنى غرضه  
 صدقه او عن مفهومه مفهومه يكون عنه قول اخر  
 يخرج الدليل المركب للاصول بناء على ان ذكر الضمير  
 وتوجيه باعتبار دخول الهيئة على رأى المنطقيين  
 والدليل بهذا المعنى يراد في الحق حيث لم يؤخذ فيه  
 الزور او يستلزمه بنفسه اي وقيل اقول يستلزم  
 بنفسه قول اخر فالقسم الحد وقوله يستلزم لا يخرج  
 ما لا يستلزم فيه مثل التمثيل والاستقراء الناقض بناء على  
 ان المراد في هذا التعريف هو اللزوم الخارج عن اللزوم  
 فان اللزوم العلمي الظني موجود في الاستقراء والتمثيل

ان اللزوم الخارج عن اللزوم



وأن لم يوجد لزوم الحاجة وقوله بنفسه لا يخرج ما يستلزم  
 لا لذاته بل بواسطة شيء آخر مثل قياس المساواة وسائر ما ينتج  
 بخصوص المادة ولا بد أن غير الشكل الأول من الأشكال المنتجة لذاته  
 بل بواسطة شيء آخر كالعكس والافراض وغيرها فان قوله بنفسه  
 قيد لنفسه استلزام والواسطة في الاشكال الثلاثة واسطة  
 للعلم بالاستلزام فالدليل بهذا المعنى يراد في القياس بمعناه  
 المشهور فانما هو واحد وقيل ما يمكن التوصل به في النظرية  
 او في احواله الى المطلوب خبري علما او ظاهرا قوله يصح متعلق  
 بالتوصل بالامكان اذ لا معنى لكون الامكان بسبب شيء فلا حاجة  
 الى حمل الامكان على اللغوي بل الوجه له وقيد النظر بالتصحيح  
 وهو المشتمل على جميع شرائط الانتاج تنبئها على ان لا قد شرط  
 الانتاج وهو فاسد الصورة لا يتوصل به اليه وان كان قد  
 يقضى اليه اتفاقا واما فاسد المادة مع وجود شرائطه  
 الانتاج فلا شك في التوصل به لان الكواذب لها ارتباط عقلي  
 يصير بعضها به وسيله الى بعض فان قلت كيف يتصور شروط  
 الانتاج في مثل القياس العقلي مع انه دليل بالمعنى الاعم عند  
 الاصوليين كما هو عند المنطقيين قلت المراد بشروط الانتاج  
 هنا شروط اللزوم الخارجي واو في احواله التقسيم المحم  
 بمعنى ان ما بعدها اشارة الى المذهب المشهور وهو مع ما قبله  
 الى المذهب الحقيقي او الى العلم به اي وقيل ما يمكن التوصل  
 به في النظرية او في احواله الى العلم المطلوب خبري والتقسيم

١  
 علما وهو ما استلزمه هذا الوجه تنبئ  
 على ما يقتضيه بعض الحقيقيين من ان فاسد المادة  
 لا يمكن ان يكون متعلقا بشيء اخر بل هو متعلق  
 بذاته كما هو في الصورة فاسدة  
 ٢  
 لا يخرج ما يستلزم  
 ٣  
 اعلم ان المراد بالتصحيح في هذا الانتاج مادة  
 من الاشياء غير المتحركة كالسائر المتحركة  
 بصورة هي متعلقة بالاشياء المتحركة  
 متعلقة بالاشياء المتحركة

للمر

كما ايضا وهو اشارة ايضا الى تعريفين احدهما مشهور والاخر  
 تحقيق كنههما تحتصان بالبرهاني فان المراد بالعلم هنا هو  
 التصديق اليقيني ولا يتوصل اليه اليقين الا بالبرهان ثم انه  
 انما ذكر الامكان تنبئها على ان الدليل لا يخرج عن كونه دليل  
 بعدم التوصل بالفصل وقيل لا يخرج عن مذهب التوليد الا  
 اقول هذا منبني على حمل الامكان على الامكان الخاص وهو ليس  
 بصحيح بل المراد هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود لان  
 التوصل هنا مقيد بصحيح النظر وهو يقتضي كون التوصل في  
 ترتيب مقدمتين عند خلقه بنفسه الدليل في المركب بل هو  
 في المفرد فيعتبر في مفهوم التوصل بصحيح النظر ضرورة الوجود  
 بالضرورة ولا نزاع فيه بل انما النزاع في كونه عاديا او اعداديا  
 او توليديا وقيل ولا نزاع في ان يقال يجوز ان يراى بالامكان الخاص  
 هنا سلب ضرورة الاعداية والتوليدية عن الطرفين كما نقل  
 ان كل قدم ياخذون في مفهوم الامكان هنا ما هو عند من  
 الضرورة فان قلت في يقع الاحتراز عنه بالحمل على الامكان العام  
 المقيد بجانب الوجود قلت انما يقع مع لو اعتبر فيه ضرورة الوجود  
 بل انما الاعتبار في سلب ضرورة العدم فان قلت ان الزم هنا ضرورة  
 التوصل بالنظر الى اجتماع المقدمتين الحاصلتين عند تعلق  
 النظر بصحيح النظر لذاته الدليل الاصولي اذا علم وطبيعوه  
 ظ في المفرد والمقدمات المتفرقة واما المقدمات المرتبة  
 فلو ان دليلها ليست بشرط الهيئته الاجتماعية بل من حيث ذاتها



[illegible]

三

بعد الوجود فان العلم بوجود الزوم فيها علميا او خارجيا  
ثابت بلا دلة القطعية فموضع بلانه وان كان العلم  
بالزوم الخارجى بدنيا في اعداد الاشكال الثلاثة فلا يقيد  
لكنا العلم بالزوم العلمى نظرى في جميع ما عد القرب الاول  
والثالث من الشكل الاول بل في جميع ما عد ضرورى الكبرى  
منها الا ترى ان مدار الزوم العلمى في جميع الاقيسة لزوم  
الكبرى للوسط وثبوت الوسط للاصغر ولا يوجد هذا الامر  
صريحا الا في ضرورى الكبرى منها واما في باقى الاقيسة فاستقيا  
الاملا فلذا كان نظريا في جميع الاقيسة الا في ضرورى الكبرى  
منها فاشتبه في جميع ما عد اما اقتزانيا او استثنائيا  
بالرد اليها بل لا ضرورى الكبرى منها واما ثبوت الزوم  
العلمى في مثل التمثيل والاستقراء فبدليل اخر كما بين في محله  
ثم ان منها ستة تعاريف الاولان للمنطقيين والاربع الباقية  
للاصوليين والدليل المنطقى مقدمات مرتبة داخله فيه  
الهية لا غير المشهور للاصولى مفرد فقط والتحقيق ثلثة  
اقسام مفرد ومقدمات متفرقة ومقدمات مرتبة معروفة  
للمشته والنسبة بينها غير حقيقة فان قلت ان التعريف التحقيق  
للاصولى لشموله المركب يصدق على الدليل المنطقى قلت  
ان قوله فيه متعلق بالنظر لا بمنه الحاصل فيه والنظر لا يتعلق بالشئ  
الداخل فيه الهية لا يقال انه كما يستحيل النظر في الشئ الداخل  
فيه الهية يستحيل في الشئ العروض للهية انما يستحيل الواخذ

[illegible]



ذلك الشيء بحقيقة معروضة ومنها ليس كذلك وان كان  
يعرض له الهيئة في نفسه واما الدليل المنطقي فما هو بحقيقة  
دخول الهيئة فيه فاما لانه من طراح القول فمنع المراد  
به ههنا هو المعنى الاغم اي الرد واما الحل على الاخص فيحتاج  
الى التبريد نعم يجب الحل على الاخص او قال فالمنع بدون الاضافه  
وانما قال ما لا اما اشعار ان المنع من غير المذكور او  
تمهيدا لتعريف المقدمة قبل تعريف المنع بالمعنى الاخص مقدمة  
اي الدليل المشغول به المعينة فلا او بعضا المقدمة ما  
اي قضية فلا يتنقض بدخول مثل نفس الدليل ولا يرد ان  
القضية جنس يشمل القليل والكثير لان شوطها على الكثير وان  
تصدق عليه فرد اقره الاجمعا جمعا وما يصدق على الكثير  
جمعا جمعا انما هو القضية لا القضية واما دفع الانتقاص  
مخرج الشروط فينتج على ان ما هو من المقدمة في الحقيقة  
القضايا المنبثقة عن وجود الشروط كما تقول هذه القضية  
موجبة مثلا او على ان نفس الشروط قضايا حقيقة لكن يعبر  
من القضية بمضمونها ويقولون ايجابا لصغرى شرط مثلا  
والا فكيف يتصور المنع فيها مع اقضائه الحكم فان قيل ان  
المنع لكون الشرط قضية حكيمه قلت ان اعتبر في الحكم فهو  
قضية حقيقة والا فقدم تصور المنع باق فليت شمر  
لما اذا جسر على تعميم القضية ههنا فامل وامر بالاضافه  
يتوقف عليه صحة الدليل المراد بالدليل ههنا هو المعنى

الاعم

الاعم على اي مذهب كان لتلويده الانتقاص من بعد الجامعة  
ولكن ان تقول يجوز ان يكون للمقدمة معنيان كالل دليل  
لكن تقدير صحته يجب اشمالية المقدمة ههنا حتى لا يتنقض  
تعريف المنع بعدم الجامعة ههنا بحث اخر تدبر سواء  
كان ذلك الموقف عليه شرطا او شرطا هذا ليس من  
تمهيد التعريف بل انما ذكره المصنف ليعلم ما هو في التعريف  
بان يشير الى ان المراد بالتوقف هو التوقف بالذات او  
بالواسطة او بصحة الدليل هو الدليل الصحيح حتى يدخل  
اجزاء الدليل فيه سواء كان ذلك الشرط ليا اي يتوقف  
وجوه الاصل على وجوده الاصيل او على ما يتوقف وجوه  
العلمي على وجوده العلمي وهذا التعميم لتوضيح دخول  
التعريف كما ان التعميم الاول لتوضيح دخول الاجزاء لا  
تبارد التعريف الصادق على الشرط الذي والمنع بالمعنى  
الاخص طلب الدليل اي على سبيل الدخول والاشمل الطلب  
على سبيل الاستفسار على المقدمة المعينة الغير المدللة  
قال في الشرح هذا التعريف مبنى على مذهب المتقدمين  
في تعريف التعريف وعلى مذهب المتأخرين في بعض غرض  
التعريف او على مذهب من منع منع الدليل قولنا يحتاج  
الى هذا لكون المراد المقدمة المعينة عند المعلن حيث  
يتعلق بها المنع واما لكون المراد المقدمة المعينة في  
ذاتها او عند المعلن من حيث هو فهو لكن بقر الانتقاص

هذا التعريف هو الذي هو عليه في  
الاصول  
الظن ان المراد بالتوقف ما هو  
اعم من التوقف بالذات او بال  
الواسطة لكن يؤيد في قوله  
كون نسبة التوقف للما  
قبله بعد ملاحظة  
عطفه والاشمل  
ملاحظة



يمنع البدني الخي لا ان يحمل الدليل على التجوز ليندبح فيه التقيبه  
 وهو اما مجرد او مع السند المساوي ومع الغير المساوي  
 الاطلاق بالقياس الى الواقع لا لانعم المانع فانه لا يجوز للمانع  
 ان ياتي بالسندية بغير الاختص من الغير المساوي لا يزعم المساوي  
 او الاختص فالسند بحسب زعم المانع اما مساويا واخضر  
 لا غير واما بحسب الواقع فيجوز ان يكون مساويا واخضر  
 او اعم بل مينا وان لم يصدر عن سليم الطبع ثم ان النسب هنا  
 اما هو باعتبار التحقق والقياس الى التقيض في المشهور والمثالي  
 كحيوانية الشيء لمنع انه لا ماش ولا جسم ولا انسان وانسانا  
 واما في غير المشهور فالقياس الى خفاء المنوع عند المانع لا  
 مدار المنع خفاء عند من لو كان المنوع وافعا عنده  
 ولو جهل مركب كان منعه مكابرة فاعلم من هذا ان النسبة  
 بين التقيض وبين الخفاء عند عموم من وجه فان قلت قد  
 قبل ان كل سند مساو للتقيض فهو مساو لخفاء المنوع  
 عند المانع وكذا الحال في سائر الاسانيد فلو يتعين بينهما  
 العموم من وجه قلت ان في السند قولين الاول انه نفس  
 الشيء المذكور مع المنع والثاني انه جواز ذلك الشيء عند  
 المانع فبالاول نسبة السند الى نفس التقيض  
 وعلى الثاني الى جواز التقيض عنده فما قيل منى على القول  
 الثاني لان جواز التقيض عند مساو وخفاء المنوع عنده  
 فيكون نسبة السند الى التقيض مثل نسبة الخفاء اليه

زعم المانع وتعلق بحسن النسب  
 على سبيل المثال كقولنا لا يجوز  
 له منعه من نفسه وان كان  
 بالنسبة الى الاقسام لا بحسب الواقع  
 لا بد

لا بد

لا بد ان يكون نسبة الشيء لاحد المتساويين مثل نسبته للمساوي  
 مثل نسبته للمساوي الاخرى اما العموم من وجه فيلزم نفس  
 التقيض والخفاء عند المانع لا يقال في القول الاول ان يكون  
 السند المساوي للتقيض مفيدا فانه لا يستلزم الخفاء عند  
 ومدار المنع عليه وكذا الاختص من التقيض لا نقول كون  
 المسند مفيدا على هذا القول شروط يجوز التقيض عند  
 على ان السند سبب لتقوى المنع بدور وده لا لنفس ورو  
 ثم ان هذا السند ايضا يجب ان يكون مساويا واخضر  
 بزعم المانع وان كان غيرهما في الواقع شال المساوي كما اذا منع  
 السائل مقدمة واستند بقوله كيف وهي غير واضحة عند  
 ومثال الاعم مطلقا كيف وهي غير ثابتة عندك يدها مثلا  
 الاختص مطلقا كيف وانما متردد فيها ومثال الاعم من وجه  
 كيف ولم اجزم بخلافها وكذا جواز السند المساوي  
 للتقيض عند سند مساو للخفاء عنده وكذا الحال في الباقي  
 كما فهمته مما سبق انفا قد تقرر وهو اي السند ما يقو  
 المنع بزعم المانع قولنا بزعم المانع قولنا بزعم المانع قيد  
 موضع لدخول السند الاعم مطلقا او من وجه وانما عدل  
 عن التعريف بما يذكر لتقوية المنع بزعم المانع لورود الدل  
 بانه ان تعلق قولنا بزعم المانع بفرعية التقوية يسلخ  
 عدم مانعية التعريف وان تعلق بالتقوية يلزم الاستد  
 لا يستفاد من الام العرض كون التقوية بزعم المانع قول

اي في نفسه نفس التقيض ونحوه  
 الخفاء عند المانع فاعلم ان الاول  
 هو باعتبار المانع من نفسه فيكون  
 عدم تقييد العموم منه قد يتبين  
 من ذلك ان المانع لا ينافي

اي السند الذي هو مقرر في الواقع مساو  
 او لا يصدق في الاعم وانما خرج هذا المقيد  
 ما هو اخص من الاعم مساو ان  
 في الواقع



ان قوله يزعم المانع متعلق بالتقوية والمراد بالعرضية هو  
 العرضية في نفس الامر فلا يلزم عدم المانعية واما دفع  
 الاستدراك فلو انه انما ذكر يزعم المانع لتوضيح ما يستفاد  
 من لام العرض التزاما على ان الدلالة لا التزامية بمجورة  
 في التعريفات فلا حاجة الى اكتاب خلاف الظاهر من حمل  
 العلوم على لام العاقبة واما ما قاله المير الفتحى من لا تنقأ  
 لعدم الجامعية فلا شبهة في سخافته لانه ان تعلق الترتب  
 بالتقوية فلا يرد شئ سوى الاستدراك وان تعلق  
 بالعرضية فكون التقوية عرضا يزعم المانع لا ينافي فرضيتها  
 في نفس الامر غاية ان يكون اعلم من العرضية في نفس الامر  
 ومن العرضية بحسب الزعم المحض في انما يلزم عدم  
 لعدم الجامعية ومن وجد منشأ له فليتكلم وليستكلم  
 ولا جائز ان يطلبها الى المقدمة المعنية الغير المدللة بماد  
 على المقدمة ابتداء اي قبل المطالبة قطعاً لا بدليل  
 ولا بدونه ولا جائز ان يمنعها فيطلبها مطلقاً منها بحث  
 انه لا بطل معنيان احدهما اقامة الدليل على بطلان  
 شئ والثاني دعوى بطلان شئ فان ريد الاول فينا  
 قوله قطعاً ومطلقاً اذ اريد الثاني فلا يلزم قوله لان  
 الاولين غضب لان تكلف فيه او يمنعها واني كلام  
 اجنبى اي لا يؤيد المنع او سنده وكوزعمة لان الاولين  
 غضب وهو غير جائز لان العمل اذا م معلل لا يكون التعليل

فان قلت ان منشأ عدم مدقة  
 على ما يكون تقويته غرضها وبغير  
 الامر ون الزعم قلت لا يقام  
 هذا الامر لا رتبة فاق  
 عرضية الشئ في نفس الامر  
 يستلزم غرضه في الزعم على  
 انه لا يلزم منه ما قاله المير الفتحى  
 من ان لا يصدق في سنده  
 ذلك ان يقول ان منشأ ان يرد  
 فالزعم هو الزعم المحض كما يقال  
 فلهذا لا يصح طلبها بالمتكلم  
 على ان لا يقتض  
 انه يقتض ايضا  
 ما انفار من  
 التعريف  
 منهم

اعلم ان الغرض من هذا الفن هو ان يبين  
 احكامها على السواء في كل من  
 غير مدله والى ما في التعليل  
 فان قيل لا بد من اقامة الدليل على  
 من باب العمل ومنه العمل على  
 غير مدله والمراد منها هو العمل  
 وان قيل لا بد من اقامة الدليل على  
 غير مدله

حقه

حقه يعلم حقيقة دليله او بطلانه وليس للسائل هناك  
 الامتالية ذلك رده هذا الدليل بانه لو تم لدل ان التقصير  
 غضب بل المعارضه ايضا فها هو جوابكم هو جوابنا و  
 اجيب بان الغضب غير جائز الا عند الضرورة وفي التقصير  
 والمعارضه ضرورة لان السائل ربما لا يعلم خلل دليل  
 المعلل على سبيل التبيين اقول هذا الجواب انما ينشأ على  
 رأى من لم يجوز مطالبة الدليل واما على رأى من جازها  
 فلو ضرورة ولا المير الفتحى في ان هذا الجواب انما يتم فيما  
 اذا لم يعلم الناقص او المعارض خلل دليل المعلل على سبيل  
 التبيين واما في غير هذه الصورة فلا يتم الحكم الا ان يعتبر  
 اطرا دالباب قيل انما يعتبر اطرا دالباب في العلوم  
 العربية اقول انه يجوز ان يعتبر في مثل هذا الفن ايضا  
 اذا كان الاصل في ذلك الشئ هو الجواز ثم طرى عليه عدم  
 الجواز لفرض من لا غراض وهناك كذلك لانه جائز في  
 نفسه وعدم سماعه لسد باب البعد عن المرام بان  
 يطول الكلام واستدل المجوزون بانه يخرج عن الغضب  
 باعتبار العزل ثانيا ولا بد بانه مبنى على قياس ما هو قبل العزل  
 بما هو بعد العزل وهو مع القارق والثالث غير معتد به  
 وجوز البعض هذا المنع لان عدم اعتداد الكلام المأثى به  
 لا يخرج المنع عن الجواز اقول انه لا يناسب اظهار الصواب  
 وان جاز واما مطالبة الدليل مطلقا فنعها اي لم يجوز

المانع يقال ان الغرض من هذا الفن  
 لا ان الدليل فيها انما يقتض على عدم الجواز  
 على الدليل فها هو جوابكم هو جوابنا و  
 ذلك ان التقصير غير جائز الا عند الضرورة  
 على الدليل فها هو جوابكم هو جوابنا و  
 هذا الجواب انما ينشأ على رأى من لم يجوز  
 مطالبة الدليل واما على رأى من جازها  
 فلو ضرورة ولا المير الفتحى في ان هذا الجواب  
 انما يتم فيما اذا لم يعلم الناقص او المعارض  
 خلل دليل المعلل على سبيل التبيين واما في  
 غير هذه الصورة فلا يتم الحكم الا ان يعتبر  
 اطرا دالباب قيل انما يعتبر اطرا دالباب في  
 العلوم العربية اقول انه يجوز ان يعتبر في  
 مثل هذا الفن ايضا اذا كان الاصل في ذلك  
 الشئ هو الجواز ثم طرى عليه عدم الجواز  
 لفرض من لا غراض وهناك كذلك لانه  
 جائز في نفسه وعدم سماعه لسد باب البعد  
 عن المرام بان يطول الكلام واستدل المجوزون  
 بانه يخرج عن الغضب باعتبار العزل ثانيا ولا  
 بد بانه مبنى على قياس ما هو قبل العزل  
 بما هو بعد العزل وهو مع القارق والثالث غير  
 معتد به وجوز البعض هذا المنع لان عدم  
 اعتداد الكلام المأثى به لا يخرج المنع عن  
 الجواز اقول انه لا يناسب اظهار الصواب  
 وان جاز واما مطالبة الدليل مطلقا فنعها  
 اي لم يجوز

والغرض من هذا الفن هو ان يبين  
 احكامها على السواء في كل من  
 غير مدله والى ما في التعليل  
 فان قيل لا بد من اقامة الدليل على  
 من باب العمل ومنه العمل على  
 غير مدله والمراد منها هو العمل  
 وان قيل لا بد من اقامة الدليل على  
 غير مدله



بعض المنة لانها مطلوبة مقدمة غير معقولة وهي كيف  
 لا يطاق فيه ان لا نسلم انها مطلوبة مقدمة غير معقولة  
 بل هي مطلوبة صحة مجموع الدليل وهو في وسع المعلل  
 بخلاف ان يقيم دليلا وكل من مقدما ثم يستدل  
 بصحة كل منها على صحة المجموع ولئن سلمنا انها مطلوبة  
 مقدمة غير معقولة فعدم التعيين ليس من حيث هي  
 بان كون غير معقولة بذاتها عند المعلل بل من حيث  
 يتعلق بها المنع بان لم يعين المانع ان المنع باي مقدمة  
 يتعلق وهو لا يخرج اقامة الدليل عن طوقه ان يمكن  
 له ان يقيم دليلا على مقدمة معقولة عند ثم ثم  
 ان اقتصر حتى سكتا المانع ولهذا فهو بها بعض الحكمة  
 فميزهما واختر اعزها قول لا شك في اعزها الجواز  
 سيما اذا لم يعلم السائل لخلل دليل المعلل على سبيل التمييز  
 ما اعجب انهم يجوزون في هذه الصورة التقصير والمعاد  
 ولم يجوزوا المطالبة نعم يقال ان فيها القاء المعلل  
 في التردد والابهام وليس فيها لكنه لا ينبغي الجواز الاصل  
 والحاصل انهم ان ارادوا بعد الجواز انها مكبرة من  
 مكبرة وان ارادوا انها غير جائزة سد الباب البعد  
 عن المرام كما في الغضب فهو عزو انصب للمرام لكن  
 ما يقيم من ظاهر كلامهم في الجواز الاصل واما الوظيفة  
 المتوجهة من المعلل في الاول اي المنع المحرر حقيقيا

فان قلت هذا المانع الذي لا يطاق فيه ان لا نسلم انها مطلوبة صحة مجموع الدليل وهو في وسع المعلل بخلاف ان يقيم دليلا وكل من مقدما ثم يستدل بصحة كل منها على صحة المجموع ولئن سلمنا انها مطلوبة مقدمة غير معقولة فعدم التعيين ليس من حيث هي بان كون غير معقولة بذاتها عند المعلل بل من حيث يتعلق بها المنع بان لم يعين المانع ان المنع باي مقدمة يتعلق وهو لا يخرج اقامة الدليل عن طوقه ان يمكن له ان يقيم دليلا على مقدمة معقولة عند ثم ثم ان اقتصر حتى سكتا المانع ولهذا فهو بها بعض الحكمة فميزهما واختر اعزها قول لا شك في اعزها الجواز سيما اذا لم يعلم السائل لخلل دليل المعلل على سبيل التمييز ما اعجب انهم يجوزون في هذه الصورة التقصير والمعاد ولم يجوزوا المطالبة نعم يقال ان فيها القاء المعلل في التردد والابهام وليس فيها لكنه لا ينبغي الجواز الاصل والحاصل انهم ان ارادوا بعد الجواز انها مكبرة من مكبرة وان ارادوا انها غير جائزة سد الباب البعد عن المرام كما في الغضب فهو عزو انصب للمرام لكن ما يقيم من ظاهر كلامهم في الجواز الاصل واما الوظيفة المتوجهة من المعلل في الاول اي المنع المحرر حقيقيا

او بخلافها

او بخلافها اثباتها اي المقدمة المنوعة اما باقامة الدليل على صحتها  
 او بتجربتها اي بيان المراد من المقدمة او بيان مذهب بنى عليه  
 تلك المقدمة شطرا او شرطيا اعلم ان التجرب لا يتعلق بها الا بجزء  
 الدليل لكن اما من جهة المادة كالحود او من جهة الصورة  
 كالكيفية والجهت وليس معنى تجري الشرط الا تجري جزء الدليل  
 من جهة الصورة واما المراد بتجرب جزء الدليل اذا اطلق فهو  
 تجرؤ من جهة المادة او بتجرب المدعى ان كانت المنوعة لا تستلزم  
 مطلقا اي سواء كان استلزام الدليل للمدعى ولا استلزام في  
 المقدمة الشرطية ولعلنا اصاب في الاستلزام الاول فانه كما يجب  
 ايضا بتجرب المدعى لكونه نسبة بينهما واما الثاني ففيه كلام  
 تدبر وتغيرها عطف على اثباتها اعلم انه ان كانت المنوعة  
 من الاجزاء فكثيرا ما تغيرها بتغيير الحد الاوسط والجزء  
 المتكرر وان كانت من الشروط فتغيير الصورة كثيرا المراد  
 بتغييرها تغيير الدليل من جهة المادة او من جهة الصورة وكذا  
 الحال في الانتقال ومع الثاني اي المنع مع السند المتساوي  
 اثباتها اما بالاقامة او باحد التجربين او بابطال السند المتساوي  
 للتقصير والخفاء عند المانع اقول ههنا بحث وهو التجرب  
 وابطال من قبيل اقامة الدليل لان التجرب مقدمة في الحقيقة  
 من دليل ال على ثبوت المنوع لكن كيف المعلل كما ايا يذكر  
 التجرب ويطوى سائر المقدمات وكذا بطلان السند مقد  
 من دليل ال على ثبوت المنوع لكن كيف المعلل يذكر البطلان

فان قلت هذا المانع الذي لا يطاق فيه ان لا نسلم انها مطلوبة صحة مجموع الدليل وهو في وسع المعلل بخلاف ان يقيم دليلا وكل من مقدما ثم يستدل بصحة كل منها على صحة المجموع ولئن سلمنا انها مطلوبة مقدمة غير معقولة فعدم التعيين ليس من حيث هي بان كون غير معقولة بذاتها عند المعلل بل من حيث يتعلق بها المنع بان لم يعين المانع ان المنع باي مقدمة يتعلق وهو لا يخرج اقامة الدليل عن طوقه ان يمكن له ان يقيم دليلا على مقدمة معقولة عند ثم ثم ان اقتصر حتى سكتا المانع ولهذا فهو بها بعض الحكمة فميزهما واختر اعزها قول لا شك في اعزها الجواز سيما اذا لم يعلم السائل لخلل دليل المعلل على سبيل التمييز ما اعجب انهم يجوزون في هذه الصورة التقصير والمعاد ولم يجوزوا المطالبة نعم يقال ان فيها القاء المعلل في التردد والابهام وليس فيها لكنه لا ينبغي الجواز الاصل والحاصل انهم ان ارادوا بعد الجواز انها مكبرة من مكبرة وان ارادوا انها غير جائزة سد الباب البعد عن المرام كما في الغضب فهو عزو انصب للمرام لكن ما يقيم من ظاهر كلامهم في الجواز الاصل واما الوظيفة المتوجهة من المعلل في الاول اي المنع المحرر حقيقيا



ويطوى سائر المقدمات فكيف يصح التقابل والنجاة بقياس  
ما في النقل والمضى ثم ان كذا بطل هذا السند مفيداً بنحو  
على استلزام انتفاء احد المتساويين لا انتفاء الاخر فنظروا  
في الانتقال من دليل الى دليل اخر استدلال البعض على جواز  
بناء على الحاجة التحليل عليه السلام وبأن الغرض اثبات الحكم  
فلا يبالى بآتي دليل كان ولا البعض ان الغرض اثبات الحكم مع  
صحة الدليل لا اثبات الحكم وحده يعني ان غرضية اثبات الحكم  
بآتي دليل كان تماماً هو قبل ايراد الدليل واما بعد فالغرض  
الحكم مع صحة الدليل فلو انتقل الى دليل اخر بمجرد عن  
وقع الاعراض لعد فئات احد الغرضين فلم لا يتم اقول  
ان الغرض الاصل اثبات الحكم واما صحة الدليل فليس بغرض  
بالذات بل لاجل اثبات الحكم فالانتقال الى دليل اخر لا يستلزم  
هوت الغرض من حيث هو غرض بل انما يستلزم قوة بعد ما  
غرضيته بسبب حصول الغرض الاصل بالدليل المنقول  
اليه فما يلزم منه ليس انما حقيقة بل انما هو لغام صورة  
وهو لا يوجب عدم الجواز ولا يضر واما ما في الحاجة  
فلا يدل على الجواز مطلقاً يريد به ان ابراهيم عليه السلام لما  
قال اثباتاً لربوبيته تعارض الذي يحى ويميت فقال  
نمرو على سبيل التقصير بالتخلف انا احيى واميت فظهر بطلان  
تجمل للمعين عند العقلاء ان التحليل عليه لما خاف  
الاشتباه والتلبس على القوم انتقل الى دليل اخر ليكون

اضاءة

اضاءة غياضاً فقال فان الله ياتي بالشمس من المشرق فأت  
بها من المغرب مع ان انتقاله تأكيداً لا قولاً وتوضيحاً وتبييناً  
للتقصير وتوضيحاً فكلالة ل المراد بالاجزاء اعادة الروح الى  
البدن والشمس منزلة روح العالم لاضاءة بطلانها وظهوره  
بغروبها فاعاد روح العالم اليه بان تاتي به من المغرب وهذا  
لا يدل الا على جواز الانتقال الذي ليس للبحر عن دفع الاعراض  
بل يرد دليل اظهر فلا يقاس على هذا ما للبحر عن دفع الاعراض  
هذا امراده لكن الحق ان كون الانتقال للبحر عن دفع الاعراض  
مرفقيل انتقام مجرد اصطلاح من النظر كذا يطول الكلام  
وليس بمحض في الحقيقة والافلم يرض احد من العقلاء فزت  
غرض المناظرة فان قلت قد استشهدت بهذا النظر انة يجيب  
المنوع فكيف يجوز الانتقال قلت ان الوجوب ايضا يخرج اصطلاحاً  
من النظر وخوف البعد عن المرام بان يطول الكلام او من حيث  
البحث اخر لغرض من الاعراض اعلم ان الانتقال الى البحث اخر  
ليس بوجه في البحث الاول بل من باب ترك الواجب وضرب  
الكلام وان كان موجهاً للبحث الجديد فلا يلو ح نظر فسلط  
الوظائف الموجهة كالدخل في السند بعدم صلاحية السند  
لانه لا يقوى المنع لعدم استلزامه النقص او الخفاء عند  
المانع كما في الاتم بزم المبدأ والدخل مع قطع النظر  
عن كونه سنداً مساوياً لانه في حد ذاته غير مستقيم لان فيه  
خللاً والدخل فيما يذكر لتوضيح السند على ما قيل فاحصل

اولاً ان يدخل في السند المساوي لانه ففقدت  
غرضه من حيث هو غرض من حيث هو غرض  
المنع من ان يدخل في السند المساوي لانه ففقدت  
مسألة ان يدخل في السند المساوي لانه ففقدت  
مسألة ان يدخل في السند المساوي لانه ففقدت  
المنع من ان يدخل في السند المساوي لانه ففقدت  
مسألة ان يدخل في السند المساوي لانه ففقدت



أي بطلان السند من حيث هو عندنا فافهم

هذه الدخولات تسليم المنع وإظهار فساد ما ذكر معه لدفع توهم الصحة ومن هذا القبيل بطلان السند بالترديد من جهة ذاته وصفه لعدم القطع به بطلان ذاته أو لكون الثالث على إطلاقه من هذا القبيل بحث أذ يجوز لتساوي تنوير السند أيضا في لاشبهته في أن بطلانه مفيد والثالث كالثاني في جريان جميع التوابع سوى الإبطال أي بطلان ذات السند أما بطلان الاختصاص فلا يغير مفيد قطعا لأن مقتضى كون بطلان السند مفيد إثبات المنوع بواسطة استلزام ذلك الإبطال بطلان التقيض وانتفاء الاختصاص يستلزم انتفاء الأعم وأما الإبطال الأعم مطلقا فلا يفيده كليتا كالمساوي فإن الأعم المطلق قد يكون أعم من وجه من المنوع فيفيد بطلاله وقد يكون أعم مطلقا من عين المنوع أيضا فيضرب بطلاله لاستلزام انتفاءه عن انتفاء المنوع قيل لا يمكن إبطال هذا السند لاستلزامه ارتفاع التقيضين والجواب أن إبطال شيء أقامة دليل على بطلان ما يستلزم المدعى ليس أقامة نفسها بل الدليل فلا يلزم ارتفاع التقيضين مع الإزدليل البطلان ولا شبهة في إمكان أقامة الدليل لنفسه فقيامه ما في الباب أن يعود السائل وينقض ذلك الدليل باستلزامه ارتفاع التقيضين وأما إبطال الأعم من وجه فلا يفيده أصلا بل قد يضر وما ينبغي أن يعلم ههنا أن المعلل لما كان في الصور المذكورة

أي بطلان السند من حيث هو عندنا فافهم

كذا

كلها مستدلا بما كان جاز للمانع أن يعود إلى المنع كما كان ويجوز إثبات سنده أما بالدليل أو بالتجريد لأنه يكون مغايرة في مقابلة الإبطال وأما تغييره فلا يجوز عندنا بطلان المساكين فإن المنوع مع مدلوله لا يفيد تغييره إلا بإدعاء مساواة أي يدعى المعلل مساواة ناشيا من معارضة أو بوجهها أي يزعم المعلل مساواة ناشيا من بلاهته أو من غفلته وأما مع السند مطلقا ومنع تنويره مطلقا فلا يسمع أما الحقيقي فلا يسمع لا يتصور ههنا وأما المجازي فلا يجوز أن لا يدفع الجواز إلا إذا كانا في صورة الدليل كالنقيض بلاهته مثلا فيجرب بغيره مطلقا الموازنة يريد بهما هو أعم من المنع والتقصير والمعارضات في كل منها نظر أما المنع فلا يثبت لأطالته منه وإن كانا في صورة الدليل فلا يلزم منه إثبات المنوع ولا المدعى فافهم لا من قبيل اللعب فالعقل السليم يتفرع عن تجويزه نعم يفيد المنع إذا اعتبر السائل ما رضى سنده المساوي أو الاختصاص عند إثبات المعلل المنوع بالدليل والتجريد لكتفه إن هذا من ذلك مع أنه لا فرق بين كون السند في صورة الدليل وبين عدمه وأما التقصير والمعارضة إن أريد بهما الحقيقي فليس من شأنهما التعلق بالسند والتجريد وإن كانا في صورة الدليل لما يقتضيه مفهوم التقصير من مودعه هو الدليل حقيقة لا صورة وفي المعارضة هو الدليل والمدلول كذلك وإن أريد بهما المجازي فليس هذا الإبطال للسند فلا وجه للتخصيص بآية

أي بطلان السند من حيث هو عندنا فافهم







عند توجيه السائل المنع والتفصيل أي تفصيل وتطبيقه  
عطف على توجيهه فيخلص من أن يلبس عليه خصه فظهر التفع  
في عدم الاستيعال وكذلك هذا السائل وينفع لعلوم الدليل  
لأن كل من المنع والجواب على صيغتين في المشهور مضر للعلل ولا  
ومفيدة ولا هكذا وجدنا في بعض النسخ بدو بالواو فعمل  
هذا يكون دليلا لبعض مقدمات الدليل الأول وأما على ما  
في بعض النسخ ولأن الخ بالواو دليل آخر أصل المدعى فقد  
ثم الظاهر أنه مرتب فالمنع أن المنع مضر للعلل ولا سوء  
مضر للمنافع ولا أيضا والجواب مفيد للحبيب ولا سوء  
مضاره ولا فالاحتمالات في الحقيقة ستة تأمل في المنع  
أي المعتبر عند بآلة مردود عند الجمهور وهو ظ وما يجب  
على السائل أن يحيط مطويات ذلك الدليل على وجه الترتيب  
والتفصيل ثم يورد الاعتراض الذي يكون وروده على مقدمة  
مطوية فلا يعلم قبل الإحاطة أن المنع يأتي مقدمة يتلقو فخط  
خط العشواء أو يكون الاعتراض مما يتوهم وروده أو لا يظهر  
انذ فام بعد التفصيل فلا يظهر الحق قبل الإحاطة على وجه التفصيل  
فلا يوافق اظهار الصواب فيكون نوعا من الكثرة من نقصان  
الدليل عطف على قوله فنع مقدمة وهو ابطاله أي الحكم  
بطلان الدليل بالتخلف أو باستلزامه خصوص الفساد  
كالتسلسل واجتماع التقيضين والتضاد بالبداهة وغير  
أي شهادة أحدهما فلا يخرج التفضيل بالبداهة واختيار التقابل

باعتبار

باعتبار حكم خاص بالآلة كما في النقل اعلم أن معنى الجريان اقتضاء  
الدليل حكمه في مادة ومعنى التخلف انتفاء حكمه في الواقع  
مع اقتضاء الدليل بآلة فعلم أن شهادة التخلف على بطلان  
الدليل من قبيل الاستدلال بانتفاء اللوزم على انتفاء اللزوم  
وكذا شهادة استلزام خصوص الفساد فأنه لو استلزم الدليل  
الدور مثلاً فالدور لا يتم منه في الواقع فيستدل بانتفاء  
على انتفاء الدليل اللزوم وقصوده أنه دليلك هذا جارح  
مادة كذا اعلم أن الجريان ثلثة أنواع أحدها الجريان بعينه  
كان يقال الفلك القديم لأنه مستند إلى القديم فيجري بعينه  
في الحادث اليومى بآلة مستند إلى القديم وثانيها الجريان بحسب  
بجلاصته وهو نوعان لأنه إما مع إمكان الجريان بعينه كما لو  
اجريت في المثال الأول بآلة أثر القديم وكل أثر القديم فهو قديم  
وأما بلو إمكان الجريان بعينه وذلك لا يكون إلا عند اشتراك  
مقدمة من الدليل المدعى مع مقدمة من دليل الجريان في صفة  
والتقص في هذه الصورة نقص تلك العلة في الحقيقة كما  
إذا استدلل بأن الحسن مشترك ما به لا دراك وكل ما به لا دراك  
فهو مدرك فيجري بجلاصته فإن القلم كاتب فأنه ما به الكتاب  
وكل ما به الكتاب فهو كاتب فالعلة المشتركة هنا كل ما به العلم  
فهو قاعل وهو بضم ملون منه إليه يقوم على كبرى دليل المدعى  
وبضم ملون منه أخرى يجري في كبرى دليل الجريان فالتقص هنا  
راجع في الحقيقة إلى دليل الكبرى فيلحق أن يسمى هذا النوع من

ما هو الجريان بعينه



نقضا بحاجتنا وثالثها الجريان بترك بعض القيود وهو مختص  
بالتنقض المكسور كما اذا قال الشافعي ان الغائب لا يجوز  
لاته مبيع مجهول الصفة فينقض بامرأة تزوجها من لم يها  
ابنها مجهولة الصفة وكل ما هو كذلك لا يجوز عندنا فقد  
حذف قيد مبيع ويجاب عنه بان العلة هو المجموع ولا  
يلزم من عدم علية البعض عدم علية المجموع فلا تنقض عليه  
الا ان يبين بان المحذوف لا مدخل له في العلية ثم انه ليس  
بعض الجريان بعينه ان لا يتفاوت الدليلان اصلا ضرورة  
ان تعدد المدعى يستلزم تعدد الدليل بل ان لا يتفاوتا  
الا باعتبار تمام الحد الاصغر والا كبر وذلك في الاقتراني  
الحكي وكذلك الاقتراني الشرطي ان لم يشترك المقدم والتالي  
في الموضوع او باعتبار جزء من الاصغر والا كبر او جزء  
منها مع جزء من الاوسط وذلك في الاقتراني الشرطي ان  
اشترك في الموضوع او باعتبار جزء من الجزء الغير المتكرر  
والجزء المتكرر بعينه او نفيانا او اثباتا وذلك في الاستثنائي  
ان اشترك المقدم والتالي في الموضوع واما ان لم يشترك فقد  
يكون التفاوت باعتبار بعض قيود الاستثناء وقد يكون  
باعتبار الجزء الغير المتكرر اما بتمامه او بجزءه فبهم هذا المقام  
طوجه التفصيل خصوصا ما في انواع الاقتراني الشرطي يحتاج  
الى التطويل ولولا الافضاء الى الاملا لا نتيقن به طوجه الكمال  
واما ما صدر من القوم ههنا لا يسمي ولا يفهم من مجموع كلامه

[illegible]

ضالون في المرام متشتتون في المقال متخلفا عنه حكم  
 مدعاة المراد بالحكم ههنا هو الوقوع او اللاد وقوع وبعد  
 مدعاة الثاني حاصله متخلفا عن ذلك الدليل ما يقتضيه  
 من الحكم في تلك المادة قد بدو او هو اي دليلك هذا استلزم  
 للتسلسل مثلا وكل دليل هذا اي ايجابان والتخلف كما في الاول  
 او الاستلزام كما في الثاني شانه فساد دليلك هذا ساد  
 وقصر عليه سائر اقتضادات المتخصصه ثم اعلم ان التخلف  
 ان كان يعيقه المعلق والتناقض معا يسمى النقض برفقها  
 مرتبا ولا فنقضا بسيطا واما الوظائف المرجحة من طرف  
 المعلق في الاول اي قياس التخلف معان متعلقان بقدر  
 ضمينتين لصغره لا تصغره لكونها مقيدة متضمنة بمقد  
 الاولى اذ دليلك هذا جار في تلك المادة والثانية ان الحكم  
 مدعاة متخلف عنه فاحدهما اي المنعين متعلق باحديهما  
 والاخر بالآخر لكن على تقدير تسليم الاولى في المنع فلا  
 من المجموع واما اشتراط ذلك فانه لو منع كليهما بدون تسليم  
 ما منع الا يلزم استلزام الدليل الحكم بدون جريانه فيه  
 وهو كحقيقة اعتراف باجتماع التقضيين من حيث لا يشعر  
 هذا مراده لكن اقول معنى منع التخلف مع انتفاء الحكم في  
 الواقع مع اقضاء الدليل ياء فانما يلزم ذلك لو تعلق  
 المنع بجزء لا انتفاء مع تسليم الاقضاء واما ان تعلقها  
 لا اقضاء او بكل من الانتفاء والاقضاء او سكت عن

لا اتقاء للدم يمكن من الخلق من اتقاء الدم  
 الا من اتقاء الدم اتقاء الخلق من اتقاء الدم  
 على شابه اتقاء الدم



فانهم اذا ظهر  
المانع  
ح

فلا واما منع كبراه فليس بجائز عند من لم يقبل تخصيص العلة  
لما منع من ثبوت الحكم في صورة التقصير لم يخصصوا العلة ولم  
يجوزوا الخلف اصلا بل جعلوا عدم المانع شرط من العلة  
او شرط لها فنفوا الجريان ولم يجوزوا منع الكبري قطعا  
هذا مذهب جمهور الحنفية وكذا النظار واما من قال به  
من بعض الاصوليين فيجوزون الخلف لما منع فنفوا الكبري  
مستندا باظهار المانع واما اذا لم يوجد المانع فطلعت  
العلة وفاقتهم ان من جوز الخلف انما يجوز في دليل لا يستلزم  
مدلوله في الخارج كالقياس الفقهي والافكيك يجوز الخلف  
في دليل يستلزم انتفاء المزور فعلم من هذا انه لو كان دليل  
المعلل مما يستلزم مدلوله وان ظنت مقدما فلا وسيلة  
الى منع الكبري وفاقا واما منع الجريان على اسلوب السابق  
فلا شبهة في جوازه ايضا وتغيير الدليل عطف على استدلال  
وتجريد وتجريد المدعى وتجريد المادة قد سبق كيفية التجريد  
وهنا نظر من وجهين اما اول فلا في الوظيفة لا تخلو اما  
ان يكون مطلوبة او ابطالا او اثباتا فاذا كان التجريد وظيفة  
لا تخلو عن هذا الثلثة فلا يكون الاستدلال ان كان في مقام  
المنع او دليل ان كان في مقام الاثبات او ابطال فلا يكون  
وظيفة برأيه بدون اعتبار شيء منها واما ثانيا فلا في التجريد  
عبارة عن بيان المراد بتاويل الكلام المفروض عليه ليندفع  
عنه الاعتراض ومادة التقصير ليس من الكلام المفروض عليه

بل من كلام

فانهم اذا ظهر  
المانع  
ح

بل من كلام المفروض ولا مدخل لتاويل كلام المفروض في دفع الاعتراض  
وكذا الحال في بابا التعريفات وليت شعري ماذا اراد بتجريد  
مادة التقصير في المقامين نعم قد ورد في مادة التقصير فيمنع  
الجريان باعتبار الخلف باعتبار اخر لكن اين التزويد من  
التجريد فان قلت يمكن ان يراد بتجريد المادة بتجريد الدليل من حيث  
واما الاستثناء فيندفع بان يراد بتجريد الدليل بتجريد من  
حيث الصورة قلت ان تجريد الدليل من حيث الصورة لا يتم  
في مقابلة التقصير بالخلف نعم يندفع الاستثناء بان يحمل  
على التفسير التقرير لكن مع ما قد من التكلف والرفق على الظاهر  
المتبادر لا يمكن مثله في بابا التعريف يشترح هناك بمادة  
التقصير فتدبر والتقضاء التحقيق ان اي نقص شاهد الخلف  
او بالاستلزام او بالمعارضه فيه تعقيب اقول نقص  
الخلف بالخلف لا يجوز اطلاقه على من لم يقبل تخصيص العلة  
لما منع فانهم لا يجوزون الخلف في دليل صحيح قطعا وان كان  
فما لا يستلزم مدلوله في الخارج فانه يحرم شاهد الخلف في  
دليل يخلف عنه حكم مدعاه لما منع من ثبوت الحكم متخفا عن ذلك  
الشاهد حكم مدعاه وهو بطلان ذلك الدليل ثم انه لا يتيسر  
التقصير بالخلف في هذه الصورة للتاقتض او ثانيا فانه لا تقصير  
في الحقيقة دليل نفسه واما نقص ذلك الشاهد الاستلزام  
فيجوز عند استلزامه خصوص الفساد واما المعارضه  
فبواسطة اثبات صحة الدليل المنقوض والثاني اي شاهد

فانهم اذا ظهر  
المانع  
ح

فانهم اذا ظهر  
المانع  
ح

فانهم اذا ظهر  
المانع  
ح



الاستلزام كالأول في جميع الوظائف المذكورة أقول الدليل  
 المذكورة أقول أن الدليل المأخوذ من الاستلزام فيه طريقتان  
 الأولى أن يكون صغره مقدمة واحدة كذكره المتن والثانية  
 أن يكون صغره متضمنة لمقتضى أحدهما الاستلزام والآخر  
 الآخرى الخالية فإن أخذ الشاهد من الثاني فلا يتوجه إليه النقض  
 بالخلق أصلا وأما أن أخذ من الأول فلا يتوجه أيضا إذا  
 كان الفساد بديهيا كاجتماع التقيضين مثلا وأما إذا لم  
 يكن بديهيا فلو كلام في توجيهه كالنفس مثلا فانه يحوي الدليل  
 المستلزم للتسل الجائر متخفا عنه حكم مداه وهو الفساد  
 وأما النقض بالاستلزام فيجوز إذا استلزم خصوص الفساد  
 وأما المعارضة فلا شبهة في جوازها أيضا إلا أن أحد النعدين  
 ههنا متعلق بصغره والآخر بكبراه هذه الطريق الأولى  
 وأما في الطريق الثاني فلا يتعلق بكبراه منع أصلا بل يتعلق  
 أحدهما بأحدى مقدمتي الصغرى والآخرى بالآخرى إن أمكن  
 بديهية جليلة ولا يشترط ههنا تسليم الأولى كافي الأولى <sup>أورد</sup>  
 في صغره باعتبار وقوع كبراه باعتبار آخر إن يقال ملو ان  
 أردت بالنسب التمر المحال فلا يتم الصغرى وإن أردت التسلسل  
 مطلقا فلا نسك الكبرى لأن النسب في الاعتبار آيات مثلا خاشع  
 هذا أيضا في الطريق الأول وأما في الثاني فتمنع المقدمة الأولى  
 باعتبار والآخرى باعتبار آخر دون الكبرى ومن الوظائف  
 الموجهة من طرف السائل الدخول في الدليل فانه مشتمل على مقد

أي قياس الاستلزام  
 فتمنع أي صغره  
 ٨

مستدرك

مستدرك الدخول فيحتاج إلى مقدمة أخرى والدخل بانه  
 غير مستلزم للدعى فهذه وظائف موجبة كلها وهو الصواب  
 لكن لا لبعضها من المناقضة الحقيقية أو مجازا أو قال  
 انهم انهم من النقض في جهتها أي في وجه كل منهما والآخر  
 أو جهتها أي أحسنهما أما كون الأول من المناقضة فلا وجه  
 الدليل دعوى ضمنية فيه فيمنع مجازا مع الاستناد باشماله على  
 المستدرك وأما كون من النقض فينبى على كون إبطال الدليل  
 في النقض نعم من إبطال ذاته أو ليليته أو حسنه وكيف  
 يصح إبطال ذاته أو ليليته بمجرد اشتماله على المستدرك وأما  
 ما قيل أن الاستلزام المعتبر في الدليل الاستلزام السببي للسبب  
 والركب من السبب وغير السبب لا يكون سببا فليس بشيء  
 قطعاً لازم الجزء لأن لكل القياس على المركب من الدليل  
 والخارج قياس فاسد على أن عدم سببية ذلك المركب  
 لا يوجب عدم سببية ما يتضمنه من السبب وإيضات  
 الاستدلال قد يكون من السبب إلى السبب وقد يكون بالعكس  
 إلا أن أراد السبب لعقل وأما كون الثاني من المناقضة فلا  
 الاحتياج إلى مقدمة أخرى إن كان من حيث ذاته فهو محلل  
 جزء من أجزاءه فيكون منعاً لذلك الجزء وإن كان من حيث  
 دلالة فيكون منعاً للتقريب مع الاستناد بالاحتياج من  
 حيث صحة ذلك الجزء أو حيث الدلالة وأما كون نقضها فلا  
 ذلك الاحتياج يستلزم بطلان الدليل أما من حيث الذات



او من حيث الكالة واما كون الثالث من المناقضة فلا من التفسير  
 داخل فالمقدمة واما كون من النقص فلا من انتقاء الاستلزام  
 يستلزم بطلان الدليل ثم انه لا وجه للنزاع بينهما هل هي  
 من المناقضة ام من النقص لان لكل منهما وجهان فاذا قرر السائل  
 من المناقضة فمنها واذا قرر من النقص فمنه فان قلت  
 اوله في ذاته قلت ان المنع اسلم الوطائف مع ان الاصل في  
 وظيفة السائل هو المطالبة واما واطائف العمل في كل  
 منها فاعلم مما سبق ومعارضته وهي المقابلة على سبيل  
 الممانعة فقد ان المعارضة عرف النظائر ليس المقابلة بل لا بطلان  
 بالمقابلة مع ان الموافق لاساقبها ان يكون وصف السائل  
 والجوابان بالمقابلة على سبيل الممانعة فكان منها في ابطال  
 الدليل بمقابلة دليل ممانع له في ثبوت مقتضاه من قبيل  
 ارادة المسبب من السبب فان قلت ان تلك المقابلة كما هو  
 لا بطلان للمدعى فما وجه التبرجح قلت ان الجاورات قريبة معينة  
 له وكذا المقام ههنا واما ما يفهم من سوق كلام المصنف من عدم  
 السببية لا بطلان المدعى فلا وجه له كما ينبغي منا وهو ان  
 التفسير المقصود لتعلق المعارضة بالدليل الضعيف راجع باعتبار  
 ما هو المراد لا باعتبار ما هو النقص لان نفس المقابلة لا تقتصر  
 لتعلق المعارضة بالدليل لانها كانت وصفا للدليل على  
 سبيل الجوى عليه كجها وصف للمدعى على سبيل الجوى على غير  
 وهذا يكون سببا لا بطلان المدعى ايضا فيقال مدعاك هذا

سبب المدعى لا خلاف في قوله في  
 الاول لا بطلان الدليل بمقابلة الدليل  
 في مستحق

مقابل

مقابل دليله بدليل في ثبوت وكل مدعى هذا شأنه باطل الا وفق  
 للمجاورات لان ما يتعلق به المعارضة في المجاورات هو الدليل  
 والاسباب للمقام لان المقام مقام وظايف الدليل جزء او  
 كل وحيث قل واما على دليلهما على اقامته الدليل على خلاف  
 ما اقام عليه الخصم الدليل اقول ان المعارضة في عرف المبر  
 نفس الاقامة يعرفان اريد ابطال الدليل باقامة دليل على خلافه  
 مدلوله كما هو الا وفق للمجاورة ياتي عنه قوله الاتي وان  
 اريد ابطال المدعى المدلل باقامة الدليل على خلافه فليس ههنا  
 قرينة معينة ودعوى التبادر لم يوجب لا ينفع ما دام يخالف  
 المجاورات فان الحمل على ما يخالفها مع امكان الحمل على وجه يوافقها  
 ليس يصح نعم لو صحوا لم المرام وان خالفها فان قلت ان  
 الانسببية للمرام معينة قلت ماذا يعنى ان معينة ههنا  
 دون الاول مع انه لا فرق بين المقابلة والاقامة في كون كل منهما  
 سببا لكل من الابطالين ط ان الخالف للمجاورات باق  
 وهو اي التفسير المقصود لتعلق المعارضة بالمدعى هذا  
 مراده كترفيه ما فيه الاسباب للمرام لان المرام هدم الكلام  
 وهدم المرام اتم في المرام فهي اي المعارضة على التفسير  
 الاول ابطال الدليل بمقابلة الدليل وعلى التفسير الثاني  
 ابطال مدعى الدليل الخلو وقد عرفت ما فيه ونصوبها  
 ان دليلك هذا قام على تنقيص مدلوله دليل هذا فانظر  
 الى التفسير الاول فالمدعى ان هذا مقابل بدليل في ثبوت

ان في تشبيه الاول تشبيها

بدليل مع



مدعا ومادة له في حاشيته الشرح ان المايل فاعل كان او  
 مفعولا يقوم في الطرفين فيلزم بطلان الدليلين كلاهما  
 ظاهرهما لا يحكم نفسا لان مثل هذا يجري في التصوير  
 المذكور ايضا حيث مدلول دليل المايل فيقضي المدلول  
 دليل المعارض ايضا فيقال الدليل المعارض ايضا هذا الدليل  
 قام على نقيض مدلوله دليل وهو دليل المايل فلا فرق بين  
 التصويرين في لزوم حكم المعارض بنسبته دليل نفسه من حيث  
 لا يشعر بل يقال مثل هذا في تصوير المعارض المتعلقة بالمدعى  
 فان فيه يلزم ايضا ان يحكم المعارض بنسبته دليل نفسه  
 من حيث لا يشعر وايضا يلزم منه عدم صحة التفسير الاول بل عدم  
 صحة التفسير الثاني من وجهين على ما اجرينا مثله انما التفسير  
 ان معرض المعارض من حيث انه معارض اسقاط ثبوت مدلول  
 دليل المايل وان حكم بنسبته او بنسبته دليله ظاهر اوله  
 حكم المعارض بنسبته دليل نفسه او بنسبته مدلوله لا ينافي في غرضه  
 لان غرضه ذلك اسقاط وجه اصلاح دليل نفسه او مدلوله  
 هذه مطلو المعارض على اى التنازع فانهم يقولون التنازع  
 في كل دليلين متخالفين في المدلول ولم ينظر اذ اوردوا على  
 الاخر اصلاح ولم يفرقوا معارضة عن معارضة في المساقطة الا ان  
 انهم قالوا ان حكم المعارض المساقطة لانها المتقابلين على سبيل  
 الممانعة ثم ان قصد المعارض بعد المعارض ثبوت مدعى دليل  
 نفسه دفع تعارض دليل المايل بالنسبة او بالنقض ثانيا فانه

اى قوله في حاشيته الشرح

يجوز

يجوز للسائل ان يأتي بما شاء من وظائفه بعضها او كلوا انكسرت  
 حتى ان المايل بما شاء من وظائفه وانما طرأ على الاصوليات  
 فانما هو في المعارضة بلا ترجيح دون القسم الاخر فان المعارضه  
 عندهم على قسمين لانه ان كان الدليلان متساويين قوة فبينهما  
 معارضة بلا ترجيح وحكما المساقطة والتوقف وان كان احدهما  
 اقوى بوصف موافق فبينهما معارضة مع ترجيح وحكما  
 وجوبا العمل بالاقوى وترك الاخر اما ان كان احد الدليلين  
 اقوى بما هو غير تابع كالنص مع القياس فلا معارضة في هذه  
 عندهم فلا ترجيح لانه اظهر قوة احد المتساويين على الاخر وصفا  
 لا اصولا لكن حكم هذه الصورة حكم المعارضه مع الترجيح قلنا  
 وان مدعى دليلك هذا قام على نقيضه دليل هذا ناظر  
 الى التفسير الثاني وكل دليل ومدعى دليل هذا شانه فاسد  
 هذا اشارة الى كبرى كل من التصويرين مع اتيان ذلك الدليل  
 القائم على النقيض والافتكون مكابرة فان قلت ان دليل المعارض  
 قد يقوم على خلاف يستلزم النقيض كدليل حدوث العالم  
 بالنسبة الى دليل قدمه قلت ان المراد بالقيام على النقيض ههنا  
 اتم من القيام عليه بالذات او بالواسطة فيه اشارة الى ان النقيض  
 ههنا انما هو من حيث الكلاية على النقيض بل لا يوجد التعارض  
 قطع النظر عنها ثم انه يجوز ان يكون الخلاف بينهما فلا يحتاج  
 الى اتيان الدليل الا ان يجعل كل من بداهة العقل والتبني دخلوا  
 في الدليل ويمكن ايضا ان ما هو بواسطة البداهة ليس بمعارضه



بل نقض شبهة النضاد بالبداهة لكنه لا يفتش الا في صورة  
 البديهي الجلي واما الوظائف الموجهة من طرف المصلح فما  
 اى تصويرين فتح مقدمة الدليل يجوز ان يداد الدليل الماتى  
 به وهو ظاهر ويجوز ان يداد الدليل المصور فانه يجوز ان يمنع  
 المصلح كراه مستندا باظهار فساد الدليل الماتى به او يفتق  
 دليله هذا ظاهر على اى الاصوليين واما على اى النظار  
 فانهم وان لم ينظروا بقوة الدليل في المعارضة من حيث  
 معارضة لكن يعتبرونها في المنع وان كان في مقابلة المعارضة  
 وايضا يمنع صفراء مستندا بتجريح المدعى على وجه لا يكون  
 المعارضة بخلافه كما يمنع تقريبا الدليل الماتى به بهذا التحجير  
 ويجوز المنع في الدليل المصور بالترديد في الدليل الماتى به فليكن  
 مطلقا اى سواء كان مع سندا وبدونه والتغيير اى تغيير الدليل  
 على ما يدفع به المعارضة كتغييره الى دليل اقوى من دليل  
 المعارض بما هو غير تابع على راي الاصوليين او الى دليل يظهر  
 منه فساد دليل المعارض وفاقا والا فلا يكون تغيير ابل  
 معارضة على المعارضة واما الفرق بان التغيير لا يتقرر  
 فيه اى ابطال دليل المعارض ولا مداه بخلاف معارضة  
 المعارضة فليس شئ فانه عبث لا طائل تحته نعم يمكن عند  
 معارضة المقدمة تغيير دليل اصل المدعى مطلقا والتجريح  
 اى تجريح المدعى والدليل قد سبق منا ما فيه والنقضان  
 التحقيق اى النقض الحقيقي ومنها نقض باجراء الدليل

يجوز ان يداد الا على وجه النسب

المصور

المصور في دليل المعارض ومداه الا انه ليس مفيدا لانه  
 لا يقع التعارض بل هو ما به التعارض واما المفيد فنقض  
 الدليل الماتى به بالخلف والاستلزام والمعارضة تعارض  
 ما يعارضها ايضا واجيب بانه يجوز ان يكون الدليل الثاني  
 للمصلح اظهر مادة وصورة من الاول وسلم عند المعارض  
 او يكون اختلال دليل المعارض مستفاد منه على انه يجوز ان  
 يكون مجموع الدليلين اقوى من دليل المعارض من اقول في هذا  
 انما هو ان نظري من وجوه يظهر مما ذكرنا والتحقيق انما ليس  
 بجائزة عند النظر اصله لان حكم كل معارضة عند المسا  
 لا قدفع المساوقة واما عند الاصوليين فانما يجوز دليل  
 اقوى بوصف هو تابع وكذا يجوز عند من يقول التبرج بكثرة  
 الدليل منهم فاما مثل مما ينبغي ان يعلم ههنا ان الدليلين ان  
 اتحد في القوة كان يكون كل منهما من الشكل الاول ومن شئنا  
 بوضع المقدم مثلا وفي بعض المادة وهو الحد الاوسط و  
 اما الحد الاصفى والاكثر فقد يوجد الاتحاد فيهما وقد لا يوجد  
 فظهر فساد ما قيل وهو الكبري هذه الاقترانيات والجزء  
 المتكرر عطف على الحد الاوسط قد يبرر نفيا واثباتا في بعض  
 التبع بالواو وفي بعضها بالواو ايضا واثباتا بالان  
 وجهه على العطف وهذا في الاستثنائيات تسمى معارضة بالعلب  
 لتبديل المصلح عليه كافة المفاد العامة الورد و  
 يسمى الاصوليون معارضة فيها معنى المناقضة لقيام الدليل

التحقيق قبل المعارضة  
 لا تعارض في المناقضة  
 تعارض

اقتران الدليل الثاني انما يظهر في دليل  
 المعارض لا يظهر الا في بعض







لان الطاقة البشرية لا تقبل ترتيبا موزعا متناهية في شتى  
 البحث اما الحام للعلل والى الزام السائل وان كنت عطف طار  
 كنت ناقلا مرفقا اي صاحب تعريف فيه اي في الكلام الصادر  
 منك قد سبق منا ما فيه تعريف لغويا وهو ما يقصد به تفسير  
 مدلول اللفظ وليس هذا تعريفا حقيقيا يراد به تحصيل  
 صورة غير حاصلة وانما المراد به تعيين معنى اللفظ المراد  
 يعلم ذلك المعنى في ذاته لكن لا يعلم وضعه له ليلتفت  
 اليه فآله الى التصور على سبيل التشبيه هذا هو المراد  
 بما حققه النقض اني وحقه ان يكون بالفاظ مفردة  
 بل مراد قد لذلك اللفظ عند ابن الحايث مثل العقار  
 الخمر فان لم يوجد ذكر مركب لم يقصد به تفصيل المعنى  
 بل مجرد تعيينه وهما ابحاث كثيرة طويلا هاجعنا عليها  
 منا على غيرها سدا الباب الاما اول او تعريفا تشبيها  
 وهو ما قصده احضار صورة في المذكرة بعد كونها  
 محروقة في الحقيقة بلو تجسم كسب هذا التوجيه يوافق  
 المنبه الذي قال القوم به في التصور البيهيمي لان الة  
 الخفاء واما توجيه الشرح فيميل ظاهره الى الاخطار  
 حيث ان هذا كسب بالجدد تدبر وهما اي هذان التعريفان  
 من الطالب التصديقية اقول ان التنبه ليس من التصديقية  
 اصلا تدبر وكون اللفظ من التصديقية مبنى على قول التبيين  
 حيث قال انما المراد به تعيين ما وضع له اللفظ من بين سائر

الاقام اعاد السائل الى اهل العلم في ان  
 اجماعنا ان السائل الى اهل العلم في ان  
 هذا من قبيل اضافة اللفظ الى الكلام

اي محروقة بوجودها مشتملة

المعاني

المعاني كلياته اليه ويعلم انه موضوع بارائه فآله لا التعريف  
 فهو طريقا الى اللفظ وخارج عن المرفق الحقيقي وانت خبير بانه  
 اذا كان الغرض من التعريف اللفظي معرفة حال اللفظ بانه موضوع  
 لذلك المعنى كان بجملته خاويا عن الطالب التصورية واما اذا  
 كان الغرض منه تصوير معنى اللفظ فليس كذلك هكذا حكمه  
 الدواني فآمل فالوظائف الموجهة من الخضم المناقضة مجازا  
 لغويا مطلقا والمعارضة التقديرية مطلقا سواء كانا تشبيها  
 الى الدعوى الصريحة او الضمنية والنقض الاجمالي الشهادة  
 فسادا من الفساد المبين فيما سياتي تشبيها بناء على ان  
 التيقض محقق بالدليل او تحقيقا بناء على ان التيقض  
 لفظي يبين معنى الدليل والتعريف وتصوير كل من هذه النوع  
 الثلاثة والوظائف من جانب المرفق معلوم من اللوح تفصيلا  
 وكذا من السابق واما المعارضة الحقيقية مطلقا والنقض الحقيقي  
 والمجاز العقلي والحذفي مطلقا فلا يتعلق بهما الا اذا كانتا  
 اي هذان التعريفان علة او معلل لا شتم الما على النسبة  
 الجزئية في اي من كونها علة او معللين يجري عليه اي على صفة  
 ما يجري من الوظائف على المعلنين الذين ليس قبلهم شائبة  
 التعريف تدبر وان كنت مرفقا تعريفا حقيقيا او تشبيها وهو  
 قصده تحصيل صورة غير حاصلة سواء كان ما قصده به التحصيل  
 كنه الذي الصورة كما في الحدود المراد بالكنه منها هو الاعم منه  
 وتما في منزلة او وجهها كما في الرسم ان كان اي ما قصده به



التحصيل تعريفيا لما اى حقيقة علم وجوده في الخارج فذلك  
 تعريف حقيقي منقسم الى الحد الحقيقي والرسم الحقيقي فان كان  
 لغيره اى غير حقيقة معلومة الوجود فذلك تعريف معنى منقسم  
 الى الحد الاسمي والرسم الاسمي اعلم ان التعريف لماهية الحقيقة  
 بذاتها من حيث انه منطبق على طبيعة موجودة في الخارج  
 حدا حقيقيا وبرهانيا كما ذكرنا ذلك دما حقيقيا وتبرهنا  
 بذاتها من حيث انها مع قطع النظر عن ذلك وتعريف المفهوم  
 الاعتباري من حيث ان كل معنى اللفظ يسمى حد السمي والتعريف  
 بلوازم السمي من حيث انها لوانه يسمى رسما اسميا فظهر  
 من هذا سخافة ما في الشرح تذكر وعما من المطالب التصورية  
 اى مما يوصل الى المطالب التصورية او مما يطلب بقبوله  
 بالتبع وفاقا فالوظائف الوجهية من الخصم التعريف الاجمالى  
 شبيهة او حقيقيا بشهادة فساد ما من عدم جامعيتها  
 لافراد المعرف او عدم مانعيتها لا غياره او اشتماله  
 على اللفظ المشترك مثلا كذا سائر الاطلاط اللفظية  
 او استلزامه فساد اخر كالتس مثلا كذا التعريف الساسا  
 جهات والافق وكذا سائر الاطلاط المنقوية بوضوح  
 اجماله ان يقال تعريفك هذا غير جامع او غير مانع او مشترك  
 على اللفظ المشترك مثلا او استلزم للتسلسل مثلا او كل  
 تعريف هذا شأنه فاسد فغيرك فاسد ويظهر الفساد  
 ان لم تكن بدئية اذ لو لم تبين لكان مكابرة غير مسموعة فيه

قائل

التعريف  
 التعريف  
 التعريف

قائل اعلم ان الاطلاط اللفظية انما تخرجه عن استحصان فعله  
 هذا يكون ما لا ينقض التعريف اما ابطالا لتعريفه او ابطالا  
 لحسنه فلا يكون نقضه ج الا باعتبار دعوى ضمنية فلو رد  
 ان ابطاله عدم مطابقة الحكم للواقع فليزم ان يتعلق التعريف  
 بالحكم فكيف يصح تعلقه بنفس التعريف واما ما يقال ان النع  
 والعارضات في التعريف انما هو باعتبار الدعوى الضمنية بخلاف  
 التعريف المراد به انما هو باعتبار الدعوى الضمنية هذا هو  
 التحقيق في هذا المقام ومن اراد محافظة المشهور فليستكم  
 ماشاء بما يحفظه كما تكلمنا في الكاشية واما الوظائف  
 من مرقا المرقف منع صفري الاول والثاني اى صفري قياس  
 عدم الجامعية وعدم المانعية منعا حقيقيا اى حقيقة لقوة  
 واسناد احازنا واسنادا حقيقيا لكن التعريف مجاز لغوي  
 او حقيقي واليه يشير قوله باعتبار دليلها لان الناقض مستند  
 والبيان المذكور دليل التعريف ويجوز منع احد مقدمي صفري  
 ذلك البيان ابتداء لا انها مشيرة الى مقدمتين الاولى ان تعريفك  
 هذا غير صادق طمادة كذا والثانية انها من افراد المعرف  
 او الاولى ان تعريفك هذا صادق طمادة كذا والثانية انها  
 ليست من افراد المرقف ويجوز منع كل منهما لكن بشرط تسليم  
 الاولى في المنع والاولى عدم المانعية في صورة عدم الجامعية  
 وعدم الجامعية في صورة عدم المانعية فيعود الناقض الى  
 النقص فمعني احديهما باعتبار والاخرى باعتبار اخر ويجوز

التعريف  
 التعريف  
 التعريف



منع كبريما اى القياس الاول والثاني ط مذهب المتأخرين  
 ببيان الغرض من التعريف فانه يجوز ان يكون غرض التعريف  
 ايراد تعريف جامع وما منع بل قد يعنى غير ذلك كالمخاطبة او التوطئة  
 لما ياتي وقيد ذلك التعريف عن معرف اخر مخصوص بالاول  
 لا مطلق التعريف ط ذلك بعد اشتراط التساوي الا ان يحمل ط  
 يجوز فان قلت ان التساوي شرط لصحة التعريف لا معرفته قلت  
 ان اريد صحة معرفته فيها لكنه لا يجديك نفعا بل منافع  
 للتقوى وان اريد صحة ذاته فليس يصح لان عدم التساوي لا يفي  
 بطول ذوات التعريف بل وصفه بل ط مذهب المتقدمين  
 لانهم لم يشترطوا التساوي في التعريف الناقص لا يتجزأ  
 في وجهات الترتيب هنا ليس في موقفه لان المراد ليس  
 الترتيب من الجواز ط مذهب المتأخرين ط الجواز ط مذهب  
 بل الترتيب من الجواز بشرط مخصوص الى الجواز مطلقا نعم يقع  
 الترتيب من مذهب المتقدمين ط مذهب المتأخرين وللناس  
 فيما يشقون مذاهب منع كبرى القياس الثالث وهو  
 اشتغال المشترك يعرف سندا من المنع المردود والمنع  
 بالتدريج صغراه اى يمنع صغراه باعتبار وكبراه باعتبار  
 اخر بان يقال ان اردت اشتغاله على المشترك بلو قرينة  
 معينة فلا نعم الصغرى والا فلا نعم الكبرى ويقال ان اردت  
 اشتغاله على مشترك لا يجوز ارادة كل من معانيه فلا سلم  
 الصغرى وان اردت اشتغاله عليه مطلقا فلا نعم الكبرى

من اجل ان التعريف ط هذا ان يقال ان  
 المتأخرين لا يكرهون بل قرينة ذلك لا يفي  
 سندا كبراه الصغرى او تدريج في ذلك  
 ط مذهب المتقدمين ط مذهب المتأخرين  
 ط مذهب المتقدمين ط مذهب المتأخرين  
 ارادة الصغرى الجواز  
 ط مذهب المتقدمين ط مذهب المتأخرين  
 ط مذهب المتقدمين ط مذهب المتأخرين

وقر

وقصر عليه الاشتغال على الجواز وغيره فذكر هذا اى يكون الزمان  
 في الثالث منع كبراه والمنع بالتدريج في صغراه فقط اذا لم يقيد  
 صغراه بلو قرينة والاى وان قيدت بان يقال ان تعريفك  
 بلو مشتمل على المشترك بلو قرينة فيمنع صغراه ايضا اى يمنع  
 كبراه ويمنع بالتدريج في صغراه في هذا الصورة ايضا اعلم ان  
 لا وجه لتخصيص منع الصغرى في صورة التقييد فذكر منع  
 صغرى القياس الرابع وهو قياس الاستلزام ومنع كبراه و  
 سندها يظهر مما مر في نقض الدليل ومنها طريقتان ايضا  
 فتصرف المنع بالتدريج فذكر تفصيله فذكر والنقصان  
 التحقيق في كل من الاقيسة فذكر الكلام فيما ففطن وغيره  
 اجزاء التعريف مع قرينة دالة على المراد لان اجزاء التعريف  
 يجب حملها على المتبادر بدون القرينة ط خلافا وفيغيرها اى  
 اجزاء التعريف بعضها او كلها وتجزأ التعريف واما تفسيره فغير  
 صحيح وتجزأ اداة نقض التعريف فذكر ما في التفسير سيما  
 ما في تحرير المادة والا حسن ان يجعل هذه التحريات الثلاثة  
 اسانيد ممنوع المقدمات المراد جريان المجموع لا الكل في الكل  
 ولذا ارفع الشرح فيه وفي الحسن من التغليب اى المجموع ط  
 اللبيب واما المنع مطلقا حقيقة او مجازا لا مجزأ او مع  
 السند والمعارضة مطلقا بتحقيقه او تقديرية فلا يثبت  
 على التعريف الا ان يعتبر لضم الدعوى من التعريف بان يقر  
 هذا حد وجزؤه هذا جنس وجزؤه ذلك فعمل مشا



كذا ان تعريف هذا رسم وجزءه هذا خاصة لازمة وان تعريف  
 هذا جامع لجميع افرادة وان تعريف هذا مانع من دخول  
 اختياره فان تعريف هذا عار عن القاسد كلها كالردود  
 اشتمال المشترك مثلا في يجوز الخصم ان يمنع احد هذه الدعاوى  
 الضمنية او كلها جازا لغيره لا بد في الثلاثة الاخيرة  
 يمنع الجماعية والمادية والمادية من شاهد اقول لا وجه  
 لقزم الشاهد منها واما التقليل بانه لا بد من ان يكون  
 مادة النقص من الحقائق فلا يتشبه في مقام المنع وان حمل  
 على القياس فهو مع الفارق فان النقص هو الحكم بالباطل فلا ثبت  
 ما لم يثبت تحقق مادة النقص واما المنع فيكون فيه حجاز تلك  
 في العقل لان التعريف ليس تمام تأمل ثم ان القصر هنا بالدعاوى  
 الضمنية مبنى على ما اشتهر بين المتأخرين من انه لا حكم بالتعريف  
 على التعريف لان التعريف بمنزلة نقاش ينقش في ذهنك صورة  
 شيء مشير الى نفس نقشه فاذا قلنا ان الانسان حيوان ناطق  
 لم يحكم على الانسان بانه حيوان ناطق بل اراد بذكر الانسان  
 اولا ان يتوجه ذهنك الى ما عرفته بوجه ما ثم يشرع في تصور  
 بوجه اكمل فلا يصح ان يقال انهم ان الانسان حيوان ناطق فان  
 ذلك مجرى مجرى ان يقال ان الكتاب لا تم كتابك هذا من القوم  
 كلام ظاهري والتحقيق ان التعريف انما يوصل الى تصور التعريف  
 بواسطة حمله عليه ولا ينافيه كونه المقصود منه هو التصور  
 بل جميع اصناف المقول في جواب ما هو واما شيء هو المقصود منها

هو التصور ضرورة انهما كما يوصل الى المطالب التصورية مع انها  
 تحمل على المسؤل عنه في الجواب كذا حققه بعض المحققين واما  
 الوظائف الموجبة من التعريف في المفهومات الاعتبارية اي  
 التعريفات الاسمية اثبات تلك الدعاوى الضمنية باقامة الدلائل  
 عليها لانها لا تزال التعريف الاسمي الى الوضع فيضحي اثباتها بما عليه  
 الوضع وتفسير اي التعريف جزء او كل في الكل اعم من المنوع  
 واثباتها بابطال الشاهد بخبر التعريف يجب عطفه على ابطال  
 الشاهد واجزاء التعريف ومادة نقضه قدر الكلام في كل منها  
 في الثلاثة الاخيرة اي المجموع في المجموع لا الكل في الكل وهو  
 اي الوظائف الموجبة من التعريف في المفهومات الحقيقية  
 كما في الاعتبارية في مقابلة النوع الثلاثة الاخيرة واما امثال  
 في النوع الثلاثة الاول فمفهومها صعب بل شكل جداول  
 اي عند دفعها اقراب منه او ادنى منه خرب القاد ان لا يخل  
 فيه الوضع بل يجب فيه تمييز الذاتيات من العرضيات والامتناع  
 من المعارض والفضول من الخواص وذلك معتبر بل معتدل  
 او يعتبر الخصم تلك الدعاوى ويقدر الدليل عليها في يجوز  
 ان يعارض الخصم ويقول وان كان ذلك دليل مفروض لانه  
 على صحة دعواك وتعتك دليل اعم بطلانها وهو ان يترك  
 هذا غير جامع او غير مانع او مستلزم للتسلسل مثلا او شتم  
 على اللفظ المشترك مثلا وكل تعريف هذا شأنه فقط  
 فتعريفك باطل وبين القاسد كما سبق اقول هذا التصور



يلتبس بصور النقص بالتصوير الصافي عن الالتباس يقال  
 ان هذا كذا وان هذا كذا دليل على انه كذا عندنا  
 دليل على خلافه وهو ان تعريفك هذا خارج عنه  
 الفلاني مع انه من افراد وكل تعريف كذا في جميع اوانه  
 داخل فيه ذلك مع انه ليس من افراد وكل تعريف كذا في جميع  
 اوانه مستلزم للتشابه او انه مشتمل على المشترك مثلا  
 تعريف كذا فليس بما عرنا المفسد وكل مدعى هذا شأنه  
 فهو باطل فظهر من هذا ان ذلك التصوير يخاف من جوه  
 ثم ان هذا التصوير في الثلاثة الاخيرة واما الباقي فيعرف  
 بالمقايضة ووجه التخصيص ليس يخفى في الوظائف المرجحة  
من تعريف المرفق تعلم تفصيلا مما ذكرنا انما قد ذكر وجوز  
 بعض المحققين وهو سيد الشريف ان يعارض الخصم من غير  
 الاعتبار اي اعتبار تعيين الدعوى من المرفق والتقدير  
 اي تقدير الدليل ويقول ان ما ذكرته معارض بذلك التعريف  
 وكل تعريف هذا شأنه فبط اعلم ان هذه المعارضة مغايرة  
 للمعارضة السابقة ومشابهة لمعارضة الدليل بل تشبه  
 ان يكون نقص التعريف واما الوظيفة من طرف المرفق  
 فمنع تعارض التعريف مستندا بالسمية اي يجوز تسمية  
 تعريف المعارض وهو لا يظهر ويجوز تسميته تعريف نفسه  
 فان اردت انكشاف المرام فاستمع ما نلتو عليك في تحقيق المقام  
 اعلم انه يمتنع شيء واحد حقيقته ان مختلفان وهو ظاهر فلا يكون

له حدان تامان بحسب الحقيقة وانما ويا كذا لا يكون له  
 متباينان بحسب الحقيقة وان كانا فاصين بلا يكون له  
 تعريفان غير متساويين عند المتأخرين اصلا واما اذا كانت  
 التعريفان او احدهما بحسب الاسم فيجوز تباينهما وان كانا حدين  
 تامين فيجوز للفظ واحد مفهومين متباينين بتعدد وضعه  
 وكذا يجوز له حد تام بحسب الاسم باعتبار وضعه وحقيقته  
 متناه باعتبار وضعه لحد تام بحسب الحقيقة مبان لذلك  
 الحد التام بحسب الاسم فعلم من هذا ان التعدد لا يجوز في حد تام  
 بحسب الحقيقة اصلا واما في غيره فلا شبهة في جواز تعدد بشرط  
 ذكر اذا عرفت هذا فاذا اذلت المعارض ان تعريفك هذا معارض  
 بذلك التعريف وكل تعريف هذا شأنه فبط فالصغرى مشتملة على  
 مقدمتين احدهما كون ما عرنا المرفق معرفة بما ذكره المعارض  
 والثانية كون ما ذكره المعارض معارضا لتعريف المرفق المعروف  
 منع الاول مستندا بانتفاء بعض شروط التحد عن تعريف  
 المعارض ومنع الثانية مستندا بالحدية بحسب الاسم والسمية  
 بحسبه وان تباين التعريفان وكذا يستند بالحدية الناقصة  
 بحسب الحقيقة او بالسمية مطلقا بحسبها واما اذا اذلت الحد  
 هذا معارض بذلك الحد وكل حد هذا شأنه فبط فيشتمل الصغرى  
 على تلك مقدمات بل اربع وهي المقدمتان المذكورتان مع حدية  
 ما ذكره المعارض المرفق ان يمنع الحدية ايضا والمستند ظاهر  
 مما ذكرنا واما الرابعة فهي تعريفك هذا حد في ذمك فله ان يمنع

من ان كان حجة تعريف نفسه او حجة تعريف  
 المعارض كذا في التسمية



حديته في عدم مستند بما يوافقه ما ذكره وانما حال ذلك هذا  
 معارض بذلك اتحاد التام فترقب بالمقايضة فاقبل لا يطر  
 الفضلاء والقوابل جميع الاعراضات الموردة على التعريفات  
 سوى المنوع الطلقة الاقسط وضع الدعوى براسه على وجه  
 يستلزم القدر في التعريف بالاحتياج الى الملاحظة الدعوى  
 الضمنية اقول هذا لما لا يساغ له اطلاق ما دام يستلزم القدر  
 في عدم المرفوع صريحا او ضمنا وهو بل يشبه ان يكون من المرفوع  
 ولذا لم نعرض الى شرحه نعم اشار المصنف الى اصله في التماسه  
 لكن في صريح القطر انما افسد الدهر وان كنت فيه فاسما انيسا  
 حقيقيا وموضع قود متباينة في الصديق الى المفهوم الكلي  
 وهو المقسم فلو تدبر في هذا التقسيم ان يكون كل من الاقسام  
 مبينا للاخر بحسب الحال واخص مطلقا من المقسم كذلك  
 او تقسيم اعتباريا وهو مضم قود متغيرة الى المفهوم الكلي  
 وشرطه ان يكون كل قسم متمايزا عن الآخر بحسب التعقل والاعتبار  
 واخص مطلقا من المقسم كذلك ولا يضره تضاد الاقسام  
 بعد ذلك التمايز كقسم الكلي الى الخمسة وهما من المبادئ الثمينة  
 في الحقيقة لان الغرض منهما تصوير الاقسام ونقشه في الدهر  
 بحيث يحصل تمييز كل واحد منها عن الآخر فكان ذكر المقسم اولا  
 ذكر المرفوع قبل التعريف فلو حكم هنا كذا قيل اقول فيه نظر لان  
 الحكم بالمفهوم المراد ههنا ايمر من احدهما فم محصور الكلي والآخر  
 منه ذلك التصوير والثاني هو الحكم بالمفهوم المراد على المقسم

على المستلزام في ذلك  
 الغرض في التقسيم  
 انهما  
 ح

والغرض

والغرض منه هو المحصر والتذاع في هذا المقام انما هو في اطلاق  
 لفظ التقسيم لا في كون احدهما مقبلا وهذا لا خلاف لذي  
 الذي ذكره عقيب بعض التقسيمات انما هو لذلك الحكم ثم اعلم ان  
 التقسيم معنى اخر غير المفسر المذكور وهو تفصيل الكل وتحليله الى  
 اجزائه ويقال له تقسيم الكل الى الاجزاء ليس هذا التقسيم ضم  
 وتكيب بل الاقسام فيه امور مفردة كتقسيم الجوز الى اجزائه  
 ولا يجوز فيه ادخال حرف الاتصال الا ان يؤول الى تقسيم الكل الى  
 الجزئيات بتاويل وشرط هذا التقسيم تمايز الاقسام بحسب  
 واقم مطلقا بحسب التحقق عقلا او خاليا فالوظائف الخمسة  
 من الخصم المنع مجاز القوا مطلقا سواء كان بلا مستند او معد  
 والمعارضة التقديرية اذا اعتبرت بغير الدعوى الضمنية  
 خلاف لما مثل هذا التقسيم حاصرا ويصح مثلا والنقض  
 الاجمالي الشبهى بجنس الفساد اي بشهادة فساد محصور  
 ويجوز تعلقه بهما وتصويرهما يعرف مما سبق مثل الذل  
 اي داخل الاقسام لعدم الحافزة اي عدم كون التقسيم حاصرا  
 لاقسامه وكذا كون قسم الشيء قسامته او قسم الشيء قسما له  
 وكونا التعريف الحاصل من التقسيم التفصيلي مختصا وفسادا  
 فتأمل واما الوظائف الموجهة من هذا حيا لتقسيم في التقدير  
 اي للنقض والمعارضة لتفصيان التحقيق ان اي للنقض والخلف  
 او الاستلزام والمعارضة وتجزير المقسم والاقسام قد مر  
 غير مرة وتغير التقسيم هذا صحيح في التقسيم التفصيلي باعتبار

ليحل وان كان كل قسم  
 مبينا للمقسم  
 بحسبه  
 ح



تغيير اقسامه من حيث كونه دليلا للتقسيم الاجمالي ومن  
 حيث يستفاد منه التعريف واما في غير هذه الصورة ففي  
 جوازها نظر قائم ومنع التعدي هكذا مثالا ثم ان هذا التقسيم  
 غير خاص وقصر عليه الباقي فقط اي دون منع الكبرى هذه الظاير  
 لو كان التقسيم حقيقيا ومنع الكبرى ايضا اي منع التعدي والظاير  
 السابق لو كان اعتبارا او اقولا في شاهدان نقض ههنا طريقان  
 كما في نقض الدليل والتعريف احدهما ان يكون التعدي مقدما وحده  
 والثاني اشتراط مقدمتين فان قرر الشاهد من الثاني  
 فلا مناصح لمنع الكبرى اصلا وان قرر من الاول فلا وجه لتقييده  
 في الاعتباري قديرا واما في المناقضة فاشياءها اي الدعوى الممتنع  
 اما بالاقامة او بابطال الشاهد او باحد التبرين من القسم  
 والاقسام والتعدي اي تغيير التقسيم قدر الكلام فيه واما  
 على كونهما اي التفسيرين من المبادئ التفسيرية صورة فقط على  
 ما افاده السيد اوجبة على ما حققه الفقهاء اعلم ان اختلاف  
 على هذا الوجه هو المشهور والتحقيق انما هو ما سبق منا فاعلم  
 فمضى الى الوظائف الموجهة كالاولى اي كما في كونها من المبادئ  
 التصورية في جميع الاحوال مع زيادة المنع المجاز للتعدي  
 والمعارضة التقديرية بلا احتياج الى اعتبار الدعوى  
 الضمنية اقول يعني انهما يتعلقان بنفس التقسيم كما يتعلقان  
 بالدعوى الضمنية اولا شبهة في تعلقهما بصورة القوة  
 فيه شبهة غير خفية ولعل الضوابط لبعض الفضلاء جار

هذا هو الوجه  
 في المناقضة

بنفس التقسيم صورة  
 حقيقية واما لما قلنا  
 ح

هنا

هنا لكن بلا استثناء قد سبق ما فيه وقصر عليه اي على التقسيم  
 في جميع الوظائف السابقة من الطرفين التقييدات اي  
 التخصيصات المحصورة نعم الكلام التأسيسين من التأكيد  
 لكن باعتبار الدعاوى الضمنية البتة سواء احتج بالاعتينها  
 كما في المنع والمعارضة او لا كما في النقض الواقعة في الخبرات  
 اي العبارات مطلقا والحقيقات اي الدلائل بشرط ان يكون  
 الواقعة فيها من قبيل المقدمة فان وظيفة قد سبقت مع  
 انها كيف تكون مما يقاس على ما في التقسيم وكذا يقاس على نقض  
 العبارة بمخالفتها للقوانين العربية والوظيفة في مقابلته  
 تدبر تنعيم اعلم ان السؤال قد يتعلق بالا فها هو ويستحي  
 ولا يستفسر وهو طلب بيان المعنى المراد من اللفظ ونكتة  
 ما فعل على هذا السؤال بان يقال لم يقل ولمة لثلا واما  
 الاول فاما يسمع اذا كان في اللفظ اجمال او غرابة بلوق  
 تدل على المراد ولذا قيل ما يمكن فيه الاستنباط حسن  
 فيه الاستنباط والافضل كالحج وقعت ولقائدة المناظرة  
 مفوت على انه لولي السائل بهذا في كل لفظ يفسر به لفظ  
 فيستلزم فيكون من جسر القلب والحجاب عن هذا الاستفسار  
 بيان معنى ذلك اللفظ اما بالنقل على اهل اللغة او العرف العام  
 او العرف الخاص وهذا في صورة الغرابة واما في صورة الاجمال  
 فبيان المعنى المراد بتفصيله وتعيينه واما الثاني فاما يسمع  
 اذا كان ما فعل نظنة نكتة كما انا عدل عن الاصل وعن المشهور

اي التخصيصات الدككية  
 والتخصيصات  
 ح

اعلم ان  
 هذا هو الوجه  
 في المناقضة  
 ح



والأهول كالجحيم وتعت ايضا والجواب بيان نكتة توافق مما فعل  
على ذلك المتوال ثم أعلم أن هذا إنما يكون استفساراً اذا تعلق  
طلب البيان بنفس المعنى أو النكتة وأما اذا تعلق بحسن ذلك اللفظ  
أو ما فصل مستنداً بالاجمال والعزلة أو بالمدل فهو ليس  
باستفسار بل مناقضة فالجواب اما عن الأول فدفع عدم  
الحسن ببيان القرائن المضمومة معه واما عن الثاني فبيان  
الاستعمال على نكتة معتد بها فتأمل الحاقه في اذاب المناظرة  
يشبه أن يكون هذا قفا مستقلاً موضوعه ما لا يوافق  
المناظرة من حيث وجوب الاحتراز عنه فالاحتراز عما لا يوافقها اذاب  
المناظرة وفائدة التاديب بتلك الاذاب ويلحق ان يستعمل هذا  
القرن باذاب المناظرة لكونه سبباً للتاديب بما يفجأ ان يعلم ولا  
يها وقد جرت العادة بذكر تسعة منها اولها الاحتراز عن الإيجاز  
لأنه يخل بهم المقال وثانيها عن الاطناب لانه يورث الملل  
وثالثها عن استعمال اللفاظ الغريبة لانه يورث الغرابة في التعبير  
ورابعها عن استعمال الجمل بل وتفسير الكلام لانه يورث الغرابة في  
فهم المرام وخامسها عن التدخل في الكلام قبل فهم المرام لانه  
يلزم الضلال في البحث والافحام ولا بأس بطلب الاعادة لاجل  
الاستفادة اذ الكلام قبل الفهم افسح من طلب الاعادة و  
سادسها عن التمرص لما لا دخل له في المرام لانه يورث التشويش في الكلام ويصل  
البعد عن المرام وسابعها عن الضحك ورفع الصوت لانه يورث الضحك  
ثم يدل على السفاقة من اوصاف الجهال فانهم يسرون بذلك

أما أن يشبه الجواز كونه الخلو  
في فن المناظرة يجعل الموضوع  
من قبيل موضوعه فان قالوا  
كل فاضل يجب الاحتراز  
فيه عن الايضاح  
منه

أي لا يقرينة معينة منهم

جمل

جملهم في نعم طبع الفلتيم به على خصمهم بين امثالهم السخاء  
وثامنا عن المناظرة مع اهل المهابة والاحترام لانه يسقط حدة  
ذهنه وينطفي دقته بجولة قدر الخصم والاحتشام وتاسمها  
ان لا يحسب أن خصمه حقير ضعيف لانه بقا يؤدى الى صدور كلام  
يخيف فيكون مغلوباً بالخصم الضعيف بالاخام مع أن هذا الشئ  
ويجوز الاكزام ومنها التفرغ عن المناظرة مع من لا يعلم قوانين  
المناظرة واذا بها فانها غفلة بالمناظرة ومقوثة لغائدها  
فشله كمثل من يخالف وفيقه في الطريق وهو اعشى فلم من  
هذا انها غير مختصة في التسعة ولا في العشرة جز ما يقول  
الفقيه في الله الفتن محمد بن عمر الدندني هذا اخر ما يتقوله  
بالرسالة الحسينية في الاذاب على وجه  
يكشف عن وجوه خرائدها فتابع الاجتهاد  
ونفتح عن كنوز فرائدها فروع الاثبات  
ومن الله التوفيق لاظهار  
الصواب واليه المرجع  
وحسن ثواب  
م م م



The image shows a page from an old manuscript, likely a book of prayers or a liturgical text, written in Arabic script. The text is arranged in horizontal lines, with some lines being more prominent than others. A large, dark, triangular shape, possibly a watermark or a large letter, is visible in the lower right portion of the page. The paper appears aged and slightly discolored.



۲۷۱

سلطان محمد بن سرد خان تخت سها بونه تخلص امکن سور و دومر عزالد

بود در غله و حاضر غله

مختار از این دیار

